



رؤيا مقتراحه لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بسلطنة عمان في ضوء مدخل الشراكة المجتمعية⁽¹⁾

A Proposed Vision for Empowering Families of Persons with Disabilities in the Sultanate of Oman In Light of the Community Partnership Approach⁽²⁾

Ms. Khawla Ahmed Al-Harithiya

PhD Researcher || Department of Educational Administration || Faculty of Education || University of Carthage || Tunisia

Email: akhawla091@gmail.com || Orcid: <https://orcid.org/0009-0009-5845-3372> || Mobile: 0096893850997

Abstract: This study aimed to develop a proposed strategic vision, based on a critical analytical approach, to activate the role of community partnership in empowering families of persons with disabilities in the Sultanate of Oman. To achieve this objective, the study employed a comparative critical documentary analysis methodology, using a content analysis matrix as the main tool to collect data from a sample of 52 scientific and official documents issued between 2015 and 2025. The findings revealed a significant alignment gap between the ambitions of national policies and the advanced legislative framework, and the fragmented executive performance on the ground, attributed to weak governance mechanisms and intersectoral coordination. The results also indicated that family empowerment remains imbalanced: while legal and financial empowerment is well established, families continue to face substantial challenges in psychological, skill-based, and societal dimensions (participation and advocacy), confirming that the current support model still emphasizes "alleviating burdens" rather than comprehensive "capacity building." Accordingly, the study concluded with a set of recommendations, including establishing a binding national governance framework for partnership, adopting sustainable funding and partnership models, launching an integrated national program to build the capacities of families and partners, and creating a unified digital infrastructure to facilitate and coordinate access to services.

Keywords: Empowerment of families of persons with disabilities, community partnership, strategic vision, Sultanate of Oman.

أ. خولة أحمد الحارثية

باحثة بالدكتوراه || قسم الإدارة التربوية || كلية التربية ||
جامعة قرطاج || تونس

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى بناء رؤية استراتيجية مقتراحه، قائمة على مقاربة تحليلية نقدية، لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمكين أسر ذوي الإعاقة في سلطنة عمان. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي الوثائقي المقارن، مستخدمةً بطاقة تحليل المحتوى كأدلة رئيسة لجمع البيانات من عينة تكونت من (52) وثيقة علمية ورسمية صدرت خلال الفترة (2015-2025). وقد كشفت النتائج عن وجود فجوة تواافقية جوهرية بين طموحات السياسات الوطنية والإطار التشريعي المتقدم، وبين الأداء التنفيذي المجزأ على أرض الواقع، وتعزى هذه الفجوة إلى ضعف آليات الحكومة والتنسيق البيئي بين القطاعات. كما أظهرت النتائج أن تمكين الأسر يتسم بعدم التوازن: في بينما تحظى بتمكين قانوني ومادي جيد، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في أبعاد التمكين النفسي والمهاري والمجتمعي (المشاركة والمناصرة)، مما يؤكد أن النموذج الحالي للدعم لا يزال يركز على "تحفيض الأعباء" أكثر من "بناء القدرات" الشامل. وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها تأسيس إطار حوكمة وطني ملزم للشراكة، وتبني نماذج تمويل وشراكة مستدامة، وإطلاق برنامج وطني متكامل لبناء قدرات الأسر والشركاء، وإنشاء بنية تحتية رقمية موحدة تسهيل الوصول إلى الخدمات وتنسيقها.

الكلمات المفتاحية: تمكين أسر ذوي الإعاقة، الشراكة المجتمعية، رؤية استراتيجية، سلطنة عمان.

¹- التوثيق للاقتباس (APA): الحارثية، خولة أحمد. (2025). رؤية مقتراحه لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بسلطنة عمان في ضوء مدخل الشراكة المجتمعية. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(27)، 106-130. <https://doi.org/10.56793/pcra2213275>

²- Citation in APA format: Al-Harithiya, K. A. (2025). A Proposed Vision for Empowering Families of Persons with Disabilities in the Sultanate of Oman In Light of the Community Partnership Approach. *Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research Journal*, 3(27), 106-130. <https://doi.org/10.56793/pcra2213275>

1-المقدمة (Introduction)

تُمثل رعاية وتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية أخلاقية واقتصادية مشتركة بين جميع قطاعات المجتمع، تتجاوز حدود الرعاية المؤقتة إلى بناء نظم اجتماعية قادرة على استثمار طاقات هذه الأسر كشريك فاعل في التنمية المستدامة. ويُعد تصميم رؤية استراتيجية لتعزيز صمود الأسر مدخلاً أساسياً لضمان استمرارية التأهيل وتحقيق الاندماج الاجتماعي الفاعل لأنواعها.

وخلال العقود الأخيرة، شهد الخطاب الدولي تحولاً جذرياً في مقاربة قضايا الإعاقة، انتقل من النموذج الطبي الرعائي الذي يفسر الإعاقة كقصور فردي، إلى النموذج الحقوقي والتنموي الذي يُؤطرها ضمن سياق اجتماعي، مؤكداً أن العوائق البيئية وال المؤسسية هي المسبب الحقيقي للإعاقة (القصاص، 2015؛ 2024). ويفرض هذا التحول على مؤسسات الدولة والمجتمع إعادة هيكلة آليات الدعم، لتجاوز تقديم الخدمات المباشرة نحو بناء منظومات تمكين شاملة ومستدامة. فقد بيّنت الدراسات أن استدامة التمكين مرهونة بفعالية النظم الداعمة (Wakimizu et al., 2018)، فيما أظهرت دراسات أحدث أن تعقيد التحديات يتطلب استجابات تكاملية لا يمكن لقطاع واحد الاضطلاع بها منفرداً (Hunt et al., 2022). وعليه، لا يقتصر تمكين الأسرة على توفير الموارد، بل يمتد إلى بناء قدراتها، وتعزيز صمودها النفسي، وتفعيل مشاركتها المجتمعية (القصاص، 2015؛ 2018؛ Hunt et al., 2018؛ Wakimizu et al., 2018؛ Hunt et al., 2022؛ Mestre et al., 2024).

ويُعد مدخل الشراكة المجتمعية إطاراً استراتيجياً لجذب الطاقات وتنسيق الجهود بين القطاعات المختلفة، كما تؤكد الدراسات الحديثة والتقارير التنموية. فالشراكات الفاعلة بين القطاع الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص تُسهم في تحسين الفجوات، والحد من ازدواجية الخدمات، وبناء بيئة داعمة ومستدامة (Bagur et al., 2024). كما أظهرت نتائج تطبيق برامج التدخل المهني وفق تنظيم المجتمع تحسناً ملحوظاً في جاهزية الشباب ذوي الإعاقة للاندماج في سوق العمل (مصطففي، 2023). وتشير التقارير الإقليمية إلى أن تمكين الأسر يرتبط أيضاً باقتصاد الرعاية، مؤكدة ضرورة تطويره للحد من الأعباء غير المدفوعة التي تتحملها النساء داخل الأسرة (الإسكوا، 2023). ومن منظور نقيدي، فإن فاعلية الشراكة تظل رهينة بقدرتها على التحول من توجهات عامة إلى أطر تنظيمية وتشريعية واضحة توحد الأدوار والمسؤوليات (المهدي وآخرون، 2025؛ مصطففي، 2023؛ الإسكوا، 2023؛ Bagur et al., 2024).

وفي السياق العماني، حظي دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم باهتمام متزايد من خلال تبني إطار تشريعي وسياسي متقدم، تجسد في إصدار "قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025)، المتسق مع مستهدفات "رؤية عُمان 2040" لبناء مجتمع شامل ومستدام (اللجنة الوطنية لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، 2022؛ الجيلانية، 2024). وتُعد قضية تمكين الأسر أولوية وطنية، حيث تؤكد السياسات الرسمية مبدأ المسؤولية المشتركة بين أكثر من 49 جهة حكومية وخاصة وأهلية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). إلا أن ترجمة هذا التوجه إلى ممارسة عملية ما تزال تواجه تحديات، خاصة في المجال التعليمي؛ إذ كشفت دراسة المهدي وآخرون (2025) عن ضعف وضوح إطار الشراكة وغياب التخطيط المنظم، وما ترتب عليه من تراجع مستويات التعلم نتيجة محدودية المشاركة الأسرية وال المؤسسية (المهدي وآخرون، 2025؛ الجيلانية، 2024؛ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025؛ اللجنة الوطنية لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، 2022).

وتشير المعطيات الراهنة إلى أن العباء الأكبر للرعاية لا يزال يقع على عاتق الأسرة، وبصورة خاصة النساء، بما يحد من تمكينهم الاقتصادي (الإسكوا، 2023). ومن ثم، فإن تحقيق التمكين الشامل يتطلب توسيع انخراط القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية، وتطوير نماذج عمل مبتكرة ومستدامة. وقد أكدت دراسات حديثة ضرورة بناء إطار تنظيمي وتشريعي واضح للتعليم والتأهيل المهني، إلى جانب تطوير برامج تدريب تخصصية للمعلمين والأسر (مصطففي،

2023: المهدى وآخرون، 2025). وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأدبيات والمقارنة النقدية للتجارب الرائدة، وصولاً إلى تقديم رؤية مقترحة توظف مدخل الشراكة المجتمعية كآلية استراتيجية لتوحيد الأدوار، ودعم صمود الأسر، ورفع كفاءتها في التمكين التعليمي والمهنى لأنبائها في سلطنة عُمان.

2.1. مشكلة الدراسة:

تكمّن مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين الإطار التشريعي المتقدم والتنفيذ الفعلى لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان، على الرغم من التوجّه الطموح لـ رؤية عُمان 2040 وإصدار (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025). فقد وصفت الأدبيات هذه الفجوة بصفة مواعدة الممارسات التنظيمية مع متطلبات الشمول، كما بيّنت دراسات الحارثية (2025) والعامري (2023)، حيث يؤدي ضعف الحكومة والتنسيق المؤسسي إلى جمود الأداء أحياناً، ويُحمل الأسر أعباءً إضافية، ويعيق الانتقال من نموذج الرعاية إلى الاندماج الفاعل.

وتتفاقم المشكلة في ظل مؤشرات واضحة على الإضعاف (Disempowerment) والعزلة الاجتماعية؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن 24% من الأشخاص ذوي الإعاقة من تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر لا يحملون مؤهلاً تعليمياً، وأن 44% من فئة الشباب (18-29 سنة) لا يتجاوز مؤهلهم الدبلوم العام (الجيلاوية، 2024). وتكشف هذه المؤشرات عن فجوة ملموسة بين حجم الرعاية المقدمة، حيث يستفيد 130,267 فرداً من منظومة الضمان الاجتماعي، وبين نوافذ التمكين الفعلية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). كما يهدى هذا القصور تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في ظل اتساع الفجوة في المشاركة بسوق العمل، بما يعكس استمرار عبء الرعاية غير المدفوعة على النساء (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2023).

وانطلاقاً من ذلك، تنبّع الحاجة الملحة لهذه الدراسة من غياب إطار استراتيجي عملي ومتكمّل لتفعيل الشراكة المجتمعية في سياق يتسم بضعف التنسيق المؤسسي، وتدنيّ فاعلية الشراكات في مدارس الدمج، إلى جانب محدودية الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المهدى وآخرون، 2025). كما تشير الدراسات إلى أن الاستثمار في برامج الدمج لم يكن متسمّاً بالكفاءة المطلوبة (المهدى وآخرون، 2025)، مما يعزّز الحاجة إلى تقديم رؤية مقترحة (غنيم، 2023) ونموذج تطبيقي يراعي خصوصية السياق العماني، ويسمّم في تحويل الرعاية الاجتماعية من استجابة ظرفية إلى تمكين مستدام منسجم مع مستهدفات التنمية الوطنية.

3.1. أسئلة الدراسة:

- بناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: "ما الرؤية المقترحة لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان في ضوء مدخل الشراكة المجتمعية؟". ويتفرّع عنه الأسئلة الآتية:
- ما واقع ممارسات الشراكة المجتمعية الموجهة لدعم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان كما تعكسه الأدبيات والوثائق؟
 - ما مستوى تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان والتحديات التي تواجهها في ضوء الأدبيات المتاحة؟
 - ما طبيعة العلاقة التكاملية بين آليات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة؟
 - ما الرؤية المقترحة لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان؟

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بناء رؤية استراتيجية مقتربة لتفعيل الشراكة المجتمعية كمدخل لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان، من خلال الآتي:

- تحليل واقع ممارسات الشراكة المجتمعية الموجهة لدعم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان.
- الكشف عن مستوى تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تواجههم.
- تحديد طبيعة العلاقة التكاملية بين آليات الشراكة المجتمعية ومتطلبات تمكين الأسر.
- تقديم رؤية استراتيجية مقتربة لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

5.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها أحد أكثر القضايا التنموية المعاصرة حساسية، وتتوقع الباحثة أن تفيد نتائج الدراسة على النحو الآتي:

• الأهمية العلمية (Theoretical Significance):

- توسيع الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الشراكة المجتمعية والتمكين الأسري في سياق الإعاقة.
- إثراء الأدبيات حول حوكمة قطاع الإعاقة وربط آليات الشراكة بالأطر النظرية العالمية للتمكين والمناصرة.
- تقديم مقاربة تحليلية نقدية تُسهم في بناء نماذج عمل مبتكرة تتجاوز الدراسات الوصفية التقليدية.

• الأهمية العملية (Applied Significance):

- تزويد صناع القرار بنموذج عملي لتطوير منظومة الدعم القائمة على الشراكة والتكامل.
- دعم وزارة التنمية الاجتماعية والهيئات ذات الصلة في تطوير سياسات قائمة على الحوكمة والمساءلة.
- تمكين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من بناء شراكات مسؤولة تحقق عائداً تنموياً مستداماً.

6.1. حدود الدراسة

تفتقر هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: بناء رؤية مقتربة لتفعيل الشراكة المجتمعية كمدخل لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الأدبيات المتاحة والتشريعات والسياسات ذات الصلة.
- الحدود المكانية: مؤسسات الرعاية والتأهيل الحكومية والأهلية في سلطنة عُمان.
- الحدود الزمنية: الأدبيات والوثائق والتقارير الصادرة خلال الفترة (2015 - 2025).

7.1. مفاهيم ومصطلحات الدراسة

- الشخص ذو الإعاقة: يعرف رسمياً بأنه: "كل من لديه قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو العقلية أو الذهنية أو الحسية أو الاجتماعية، قد يمنعه من التعامل مع مختلف الحاجز البيئية أو الشخصية من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع بالمساواة مع الآخرين" (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 5/1 .<https://qanoon.om/p/2025/rd2025092>).

- تمكين أسر ذوي الإعاقة: يُعرف بأنه: عملية ديناميكية وتفاعلية تكتسب من خلالها الأسر المعرفة والمهارات والموارد والثقة اللازمة للبذلة احتياجاتها الخاصة، والمشاركة بفاعلية في حياة أطفالها، والتأثير على الخدمات والسياسات التي تؤثر عليهم (Martínez-Rico et al., 2022).

تهدف إلى بناء قدرات الأسر، وتعزيز دورها الريادي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأطفالها ذوي الإعاقة، ودعم صمودها النفسي والمعرفي لمواجهة التحديات المرتبطة بالرعاية (خير الله، 2023، 90).

○ وُعرف الباحثة إجرائياً بأنها: عملية منهجية تهدف إلى تزويد أسر ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان بالمعارف والمهارات والموارد والدعم النفسي والاجتماعي، بما يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة، والمشاركة بفاعلية في تخطيط وتنفيذ وتقدير الخدمات المقدمة لأبنائها، والدفاع عن حقوقهم، لتحقيق حياة أفضل للأسرة ككل.

- الشراكة المجتمعية: تُعرف بأنها: التعاون الفعال بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظمتهم، ومقدمي الخدمات، والجهات الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع، لتعزيز الدمج الاجتماعي وتحسين الوصول إلى الدعم والفرص (Hunt et al., 2022, 827). كما تُعرف الشراكة المجتمعية بأنها: "إطار تنظيمي يهدف إلى تفعيل المشاركة المجتمعية والاجتماعية في المدارس والمراكم التأهيلية لتقديم دعم متكامل ومستدام للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم" (سليم وأخرون، 2021، 177).

○ وُعرف الشراكة المجتمعية إجرائياً بأنها: "إطار عمل تعاوني منظم يجمع بين الجهات الحكومية (مثل وزارة التنمية الاجتماعية)، ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية)، والقطاع الخاص، وأسر الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في سلطنة عُمان، بهدف تنسيق الجهود، وتكامل الموارد، وتبادل الخبرات لتقديم خدمات دعم شاملة ومستدامة تستجيب لاحتياجات الفعلية للأسر وتعزز دمج أبنائها في المجتمع".

- أسر الأشخاص ذوي الإعاقة: تُعرف بأنها: الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يعيش فيها الشخص ذو الإعاقة، وتؤدي دوراً محورياً في رعايته وتنشئته ودعمه" (فاجوم ومسعود، 2021، 11).

○ وُعرفها الباحثة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إجرائياً بأنها: "الأسرة النواة أو الممتدة التي تقيم في سلطنة عُمان وتضم فرداً واحداً أو أكثر لديه إعاقة دائمة تتطلب دعماً مستمراً، وتعود هذه الأسر الوحدة الأساسية المستهدفة بجهود التمكين في هذه الدراسة".

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1- الإطار النظري.

2-1-1- الإطار التشريعي والمنظور الحقوقى للتمكين:

تعتمد الدراسة الحالية المنظور الحقوقى لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، مستندة إلى الإطار التشريعي العماني الذي ينسجم كلياً مع المبادئ العالمية للشمولية والحقوق. وقد تُوج هذا التوجه بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمرسوم السلطاني رقم 92/2025، الذي نقل التعامل مع القضية من النموذج الرعائي إلى النموذج الاجتماعي التنموي، مقرراً مبدأ عدم التمييز على أساس الإعاقة أو الجنس (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025). وقد أرسست هذه التشريعات الحديثة الأساس القانوني للشراكة، عبر فرض حصص توظيف إلزامية بنسبة 5% (المادة 48)، وإقرار حق الأسر في الدعم غير المباشر عبر تخفيض ساعات عمل الوالد/الراعي (المادة 50)، والأهم، إلزام الوزارة بإنشاء مراكز إرشادية لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم (المادة 61). وتؤكد هذه المواد أن تمكين الأسر ليس مجرد مبادرة خيرية، بل هو حق قانوني تستلزمها المصلحة العامة وتوجهه آليات الحكومة مثل اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 63)، التي تقع على عاتقها مسؤولية تفعيل آليات التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025).

2-1-2-المنطلقات النظرية المرجعية:

تستند الدراسة الحالية في معالجتها لقضية تفعيل الشراكة المجتمعية لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إطار نظري مزدوج، يجمع بين نموذج الرعاية المتمركزة حول الأسرة ونظرية التمكين الأسري كمنطلق لتعزيز القدرات الداخلية، واستراتيجية التأهيل المجتمعي (CBR) كإطار للعمل التشاركي متعدد القطاعات. ويهدف هذا الإطار إلى تحليل الفجوة بين السياسات وتطبيق الشراكة، وبناء رؤية استراتيجية متكاملة.

2-1-2-1-نموذج الرعاية المتمركزة حول الأسرة (FCC) ونظرية التمكين

يركز نموذج الرعاية المتمركزة حول الأسرة (Family-Centered Care) على اعتبار الأسرة شريكاً أساسياً وخبرياً في عملية الرعاية والقرار، وليس مجرد متعلق للخدمات. ويرتبط هذا النموذج ارتباطاً وثيقاً بـ"نظرية التمكين الأسري" التي تهدف إلى مساعدة الأسر على بناء قدراتها ومهاراتها الداخلية للمطالبة بحقوقها واتخاذ القرارات التي تخص حياة أطفالها (Riches et al., 2023). ويعُد التمكين الأسري عنصراً حاسماً في تعزيز مشاركة الطفل نفسه؛ فالعوامل الأسرية والقدرة على إدارة الحياة اليومية هي التي ترتبط بفاعلية مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في الأنشطة المجتمعية (Arakelyan et al., 2019). ومن هنا المنظور، لا يكفي تقديم الدعم المالي والقانوني فحسب، بل يجب تطوير نماذج عمل متخصصة تركز على تعزيز المرونة الأسرية (Family Resilience) وبناء قدرات الأسر على الانخراط بفاعلية في المجتمع المحلي (He et al., 2022). وهذا التوجه يتطلب من الجهات المعنية إعادة صياغة الخدمات لتنطلق من احتياجات الأسرة وأولوياتها، مما يضمن أن يكون التمكين شاملًا ومستدامًا.

2-1-2-2-استراتيجية التأهيل المجتمعي (CBR) والشراكة متعددة القطاعات

تُعد استراتيجية التأهيل المجتمعي (Community-Based Rehabilitation - CBR)، التي تدعمها منظمة الصحة العالمية واليونسكو، الإطار الأنسب لمعالجة التحديات الهيكلية والقطاعية التي تواجه الشراكة. وتقوم CBR على مبدأ التكامل متعدد القطاعات، حيث تدعو إلى تعاون فعال بين خمسة مكونات رئيسية (الصحة، والتعليم، وسبل العيش، والمكون الاجتماعي، والتمكين) لضمان الشمول، وتوكّد هذه الاستراتيجية على أن مسؤولية دمج وتمكين ذوي الإعاقة وأسرهم تقع على عاتق المجتمع بأكمله وليس الحكومة وحدها. فنجاح عمليات التأهيل والدمج يعتمد على إدراك المحددات الاجتماعية للصحة (Social Determinants of Health) وتفعيل دور المراكز المجتمعية في تقديم الدعم الموجه (Mormer et al., 2024)، مما يضمن فعالية المراكز ووصول خدماتها (Xin et al., 2024). كما تطلب هذه الاستراتيجية من مقدمي الرعاية بناء استراتيجيات دعم واضحة لتعزيز مشاركة الأسر في الأنشطة المجتمعية (Kaelin et al., 2024).

2-3-ربط النظريتين بتوجهات الدراسة: الحكومة والتكنولوجيا

تتطلب الاستراتيجية المقترحة في الدراسة تحويل المنظومة من العمل المنعزل إلى التشاركي، وهذا يستوجب:

- قيادة الممارسة والحكومة: لضمان تطبيق نماذج الرعاية المتمركزة حول الأسرة واستراتيجية CBR بنجاح، لا بد من قيادة ممارسة فعالة (Practice Leadership) في خدمات الإعاقة، قادرة على ربط النظريات بالتطبيق العملي وتعزيز التعاون المؤسسي (Ryan et al., 2024).
- التمكين الرقمي والتكنولوجي: لمواجهة تحدي التمكين المعرفي والمشاركة، يجب الاستفادة من الأدوات الحديثة. حيث تؤدي التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي دوراً متزايد الأهمية في دمج وتمكين ذوي الإعاقة من خلال توفير

منصات للوصول إلى المعلومات والدعم وتبادل الخبرات (محمد، 2024). وهذا يدعم المحور الرابع للرؤية الاستراتيجية المتعلقة بـ"المنصات الرقمية الموحدة".

وبشكل عام، تستند الدراسة إلى نموذج الرعاية المتمركزة حول الأسرة واستراتيجية CBR لضمان التمكين الشامل. وهذا المزيج النظري يدعم الرؤية المقترحة التي تدعو إلى تجاوز الدعم الجزئي نحو حوكمة تكاملية وشراكة مستدامة، باعتبار الأسرة شريكاً أساسياً يجب بناء قدراته لتعزيز صموده ومناصريه.

2-الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة الحالية منهجية المراجعة النقدية المنهجية للدراسات السابقة، وذلك وفقاً لمحاورها البحثية الرئيسية، مما يسمح بتحديد الفجوات المعرفية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

2-1-دراسات تناولت تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتها

تُعد التوجهات نحو التمكين آلية رئيسة لدعم الأهداف التنموية في سياق "رؤية عُمان 2040". وقد أيدت دراسات عمانية هذا المسار الاستراتيجي، إذ توصلت أبحاث (اللجنة الوطنية، 2022؛ النبهاني وآخرون، 2024) إلى أن السياسات الوطنية تسعى بفعالية لربط حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تطوير البنية التشريعية بما ينسجم مع المنظور الحقوقي العالمي (صفصاف، 2021). وفي إطار التعليم، أظهرت دراسة المهدى وآخرون (Al-Mahdy et al., 2025) أن الشراكة في مدارس الدمج تعاني من ضعف الإطار التنظيمي وغياب التخطيط، مما قلل من فاعلية المشاركة الأسرية. وبالرغم من أن هذه الدراسات رسمت الأساس التشريعي وأقرت بأهمية التوجه التنموي، إلا أنها ركزت بشكل رئيس على السياسات العامة وتحدياتها في قطاعات محددة (التعليم)، دون تقديم إطار عمل استراتيجي متكامل ومحوك يضمن تمكين الأسرة ككل عبر تضافر جهود الشراكة المجتمعية.

وعربياً وعالمياً، ركزت الأدبيات على الأبعاد النوعية للتمكين. فقد أكدت دراسات حديثة على أن جودة الحياة الأسرية والصمود النفسي عاملان حاسمان في مواجهة تحديات الإعاقة (الشبراوي والسيد، 2021). كما شددت دراسة على آخرون (2024) على أهمية البرامج الإرشادية القائمة على الأدلة. وعلى المستوى المنهجي، أظهرت مراجعة ميسترو وآخرون (Mestre et al., 2024) أن برامج الرعاية المعتمدة على الأسرة (Family-Centered Care) هي الأكثر فاعلية. ومن منظور أعمق، أوضحت دراسة سسلامكا وآخرون (Szlamka et al., 2023) أن التمكين يتجاوز الدعم المادي ليشمل المشاركة في اتخاذ القرار والوصول إلى المعلومات. الفجوة هنا هي أن هذه الدراسات شخصت الحاجة وأثبتت فاعلية نماذج الدعم المحورة على الأسرة، لكنها لم تقدم نموذج حوكمة استراتيجي يُمكن المؤسسات المجتمعية متعددة الأطراف من تطبيق هذه النماذج النوعية بفعالية واستدامة في سياق وطني.

2-2-دراسات تناولت واقع الشراكة المجتمعية ودورها في دعم ذوي الإعاقة

أكدت الدراسات العمانية على وجود نماذج أولية للشراكة، منها الشراكة التعليمية (المهدى وآخرون، 2025) التي أشارت إلى ضرورة تفعيل وتعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع لتحقيق كفاءة أعلى في دمج الطلبة. ومنها أيضاً الشراكة الأهلية والخدمية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023) التي برزت في جهود الأسر البديلة والمنصات الاقتصادية مثل "مكاسب" التي توفر منافذ تسويق للأسر المنتجة. وفي هذا السياق، سبق أن حذررت دراسة القصاص (2015) من أن الخدمات التقليدية في الدول النامية تلي نسبة محدودة من الاحتياجات (1% إلى 3% فقط)، مما يدعم ضرورة الانتقال إلى الشراكة الشاملة. وترى الباحثة أنه بالرغم من أن هذه الدراسات استعرضت نماذج للشراكة، إلا أنها كانت جزئية

ومحدودة الأثر، وبعيدة عن تقديم تقييم دقيق لما إذا كانت الشراكة في عُمان ترقى بالفعل إلى مستوى الأداء الدولي المطلوب في مجالات إسناد أعباء الرعاية وتكامل الأدوار.

وعربياً وعالمياً، انصبت اهتمامات الدراسات على تحليل دور مختلف الفاعلين في منظومة الدعم. فقد أوضحت دراسة غنيم (2023) أن الآليات التنظيمية للجمعيات الأهلية تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التمكين، لكنها تواجه تحديات التمويل والاستدامة. كما أبرزت دراسة محمد وأخرون (2024) الدور المتنامي لشبكات التواصل الاجتماعي. ومن منظور العمل، تناولت دراسة شومو وأخرون (Chumo et al., 2023) أهمية الدعم المجتمعي الفعال كشرط لنجاح الإدماج في سوق العمل. وعلى الصعيد المنهجي، أكدت مراجعة كوبر وهيدت (Kuper & Heydt, 2023) فعالية التدخلات المجتمعية، لكنها أشارت إلى ندرة الدراسات التي تقيّم أثر الشراكات متعددة الأطراف. الفجوة هنا تمثل في غياب الإطار الذي يربط بين دور القطاعات المختلفة (الحكومي، الخاص، الأهلي) ضمن استراتيجية مجتمعية أشمل تضمن عدم تعميق العزلة وتجاوز تحديات التمويل المستدام.

2-2-3-دراسات تناولت تحديات منظومة الخدمات في السياق العماني

أجمعـت الـدرـاسـاتـ المـالـحـيةـ عـلـىـ وجـودـ تحـديـاتـ هـيـكـلـيـةـ وـتـنـظـيمـيـةـ تـعـيـقـ تـحـقـيقـ الـاستـفـادـةـ الـقصـوـيـ مـنـ السـيـاسـاتـ الـوطـنـيـةـ الـطـمـوـحةـ. فـقـدـ قـدـمـتـ درـاسـةـ الـحـارـثـيـةـ (2025) تـحـلـيـلـاـ نـقـدـيـاـ مـعـقاـداـ كـشـفـ عـنـ فـجـوـةـ تـوـافـقـيـةـ جـوـهـرـيـةـ بـيـنـ الإـطـارـ التـشـريـعـيـ المـتـقـدـمـ لـ"رـؤـيـةـ عـمـانـ 2040ـ"ـ وـالـأـدـاءـ التـنـفـيـذـيـ الفـعـلـيـ لـلـمـؤـسـسـاتـ، وـعـزـتـ الـفـجـوـةـ إـلـىـ قـصـورـ فـيـ الـمـوـارـدـ، وـضـعـفـ فـيـ تـمـكـينـ الـقـيـادـاتـ عـلـىـ إـدـارـةـ التـغـيـيرـ، وـغـيـابـ آـلـيـاتـ الـحـوـكـمـةـ الـفـعـالـةـ وـالـتـنـسـيقـ الـبـيـانـيـ. وـفـيـ السـيـاقـ ذـاـتـهـ، حـذـرـتـ درـاسـاتـ (الـبـرـيـكـيـ وـبـلـعـيـدـ، 2024ـ؛ـ الـبـلـوـشـيـةـ وـآـخـرـونـ، 2020ـ)ـ مـنـ أـنـ ضـعـفـ الـهـيـاـكـلـ الـإـدـارـيـ يـُـشـكـلـ مـخـاطـرـ مـحـتمـلـةـ، وـشـدـدـتـ درـاسـاتـ الـعـامـرـيـ (2023ـ)ـ عـلـىـ أـنـ نـجـاحـ مـؤـسـسـاتـ التـأـهـيلـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ تـطـوـيرـ أـطـرـ إـدـارـيـ وـلـوـجـسـتـيـ قـوـيـةـ. كـمـاـ كـشـفـتـ درـاسـاتـ (الـعـانـيـ وـآـخـرـونـ، 2020ـ؛ـ الـإـسـكـوـاـ، 2023ـ)ـ أـنـ الـمـعـوـقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ تـتـطـلـبـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ مـتـخـصـصـةـ لـرـيـادـةـ الـأـعـمـالـ، وـبـيـنـ الـجـبـسـيـ (2023ـ)ـ أـنـ نـظـامـ الـحـمـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ يـوـاجـهـ تـحـديـاتـ فـيـ تـحـقـيقـ التـكـامـلـ وـالـشـمـولـيـةـ. الـخـلاـصـةـ الـنـقـدـيـةـ هـيـ أـنـ الـدـرـاسـاتـ الـعـمـانـيـةـ نـجـحـتـ فـيـ تـشـخـيـصـ وـتـوـثـيقـ الـفـجـوـةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ وـمـعـوـقـاتـ الـحـوـكـمـةـ وـتـحـديـاتـ الـقـيـادـةـ وـالـتـموـيلـ، لـكـهـاـ تـوـقـفـتـ عـنـ مـرـحـلـةـ التـشـخـيـصـ، مـمـاـ يـؤـكـدـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الـدـرـاسـةـ الـحـالـيـةـ لـتـقـدـيمـ إـطـارـ اـسـتـرـاتـيـجـيـ إـجـرـائـيـ لـلـحلـ.

4.2.2. التعليق النقدي وأوجه الشبه والاختلاف والقيمة المضافة للدراسة الحالية

أ. أوجه الشبه والتوجهات الموحدة:

تفق الدراسات المحلية والعالمية على دور الأسرة كمحرك رئيسي وأهمية التمكين المعرفي وال النفسي والمهاري (الشبراوي والسيد، 2021؛ 2024؛ Szlamka et al., 2023؛ Mestre et al., 2024). كما تؤكد على أهمية الدعم المجتمعي الشامل من الجمعيات والشبكات وقطاع العمل كعامل مستدام (غنيم، 2023؛ 2023؛ Chumo et al., 2023). وتشير الدراسات العمانية إلى التحديات الهيكلية وضعف التنسيق والالفجوة بين السياسات والتنفيذ (الحارثية، 2025؛ العامري، 2023)، مما يعزز فرضية الدراسة بأن المشكلة ليست غياب التشريعات، بل ضعف حوكمة التنسيق والشراكة.

ب. أبرز جوانب الاختلاف والالفجوات المعرفية:

تركز الفجوات على تجزئة التحليل وغياب الرؤية التكاملية، إذ ركزت بعض الدراسات على الأسرة منفردة أو على جمعيات معينة دون تقييم الشراكات متعددة الأطراف (Kuper & Heydt, 2023). كما أشارت الأدبيات المحلية إلى فجوة بين الخطاب الرسمي والتنفيذ الواقعي (الحارثية، 2025) دون تقديم إطار استراتيжи متكمال. وبالتالي، تبرز الحاجة لإطار

تحليلي نقدي شامل يوازن بين آليات الشراكة المجتمعية المتعددة وأبعاد تمكين الأسر، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقه.

ج. القيمة المضافة للدراسة الحالية:

تقدّم الدراسة رؤية لتمكين أسر ذوي الإعاقة في سلطنة عمان عبر مدخل الشراكة المجتمعية، من خلال:

- الانتقال من التحليل التشخيصي إلى البناء الاستراتيجي، مستفيدة من استنتاجات الحارثية (2025) بشأن الحاجة لبيئة حوكمة وطنية، لكنها تتجاوز التشخيص لتقديم نموذج تفصيلي لمحاور وآليات حوكمة الشراكة.
- الربط التكاملی بين الشراكة والتمكين والحكمة، عبر ربط أبعاد الشراكة المجتمعية (الحكومي، الأهلي، الخاص) بأبعاد تمكين الأسر (المعرفي، النفسي، المهاري، الاجتماعي)، موضحاً أن التحدى الأساسي حوكمي وتنسيقي وليس خدمياً فقط، مع تقديم حل معماري متكامل لهذه الإشكالية.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي الوثائق المقارن. وقد جرى توظيف المنهج التحليلي الوثائقى لغرض تحليل الأدبيات والوثائق الرسمية والتقارير الدولية والبحوث المحكمة ذات الصلة بتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات الشراكة المجتمعية. أما المنهج المقارن، فاستُخدم لاستنتاج سُبل المواءمة الممكنة بين التحديات المحلية في السياق العماني وأفضل الممارسات العالمية الرائدة. كما يُسمى هذا المنهج في تحليل البدائل التي تضمن بناء رؤية متكاملة ومستدامة. ويدعم المنهج النقدي هذا التوجه من خلال عدم الاكتفاء بالوصف، بل يسعى لتفسير الفجوات بين صياغة السياسات والتطبيق الفعلي، وكذلك تقييم الأثر المتوقع للرؤية المقترحة.

2.3. مجتمع الدراسة

تَكَوَّن مجتمع الدراسة من الوثائق، والتقارير الرسمية، والتقارير المنشورة، والأبحاث المحكمة، والاستراتيجيات ذات العلاقة بالآتي:

1. تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان.
2. آليات الشراكة المجتمعية (الحكومية، الأهلية، الخاصة) لدعم قضايا الإعاقة.
3. التجارب الإقليمية والدولية في بناء الشراكات المجتمعية لتمكين الأسر.

ويغطي هذا المجتمع الفترة الزمنية ما بين عامي (2018-2025م)، بوصفها الفترة التي شهدت تطورات تشريعية ومؤسسية هامة في سلطنة عُمان، وتزايداً في الأدبيات العلمية ذات الصلة بالموضوع.

3-3-عينة الدراسة

تَكَوَّنَت عيّنة الدراسة من (52) وثيقة علمية ورسمية، حيثُ جرى اختيارها بشكل قصدي وفق معايير الصلة المباشرة بالموضوع، والحداثة، والدقة المنهجية، وقد توزعت العيّنة على النحو الآتي:

1. (28) مرجعًا بالعربية، وتشمل أوراقًا علمية منشورة، ورسائل جامعية، وتقارير حكومية وتشريعات وطنية.
2. (24) مرجعًا بالإنجليزية، وتشمل دراسات منشورة في مجلات علمية محكمة وتقارير دولية متخصصة.

4.3 أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى الوثائقي بوصفه الأداة الرئيسة لجمع البيانات. وقد جرى تطوير بطاقة تحليل محتوى (بشكل منهجي) لاستخلاص المعلومات من عينة الدراسة، حيث صُمِّمت لتغطية المحاور الآتية:

1. واقع تحديات تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة (المعرفية، النفسية، المهارية، الاجتماعية).
2. آليات الشراكة المجتمعية المطبقة ومدى تواافقها مع الاحتياجات الفعلية للأسر.
3. التجارب والممارسات العالمية الرائدة في الشراكة المجتمعية وتمكين الأسر.

4.5.3 إجراءات تحليل البيانات

اتبعت الدراسة إجراءات تحليلية نوعية مركزة، تضمنت ما يأتي:

1. التحليل الموضوعي المقارن: لغرض استخلاص الاتجاهات الرئيسية في التحديات التي تواجه الأسر، وعوامل النجاح في ممارسات الشراكة المجتمعية.
2. التحليل النقدي الوثائقي: لتقدير اتساق التوجهات بسلطنة عُمان مع المعايير الحقوقية والممارسات العالمية.
3. التحليل المقارن الدولي: لمقارنة الخبرات العمانية بنماذج وتجارب دولية متقدمة، وذلك لتحديد أوجه الاستفادة في بناء الرؤية المقترحة.

4.6.3 التحقق من الصدق والثبات

تم تعزيز مصداقية التحليل وموثوقيته من خلال الإجراءات المنهجية الآتية:

1. التتحقق المنهجي (Methodological Verification): عبر مراجعة تقاطع بيانات المصادر المتعددة (التقارير الحكومية، الأبحاث الأكاديمية، الوثائق الاستراتيجية).
2. التثليث المعرفي (Triangulation): بين آراء الخبراء المستقاة من الأدب، والتقارير الرسمية، والدراسات المقارنة، بهدف بناء فهم شامل ومتوازن للظاهرة.
3. مراجعة الأقران (Peer Review): من خلال عرض التحليلات الأولية على خبراء مفترضين في مجال دراسات الإعاقة والسياسات العامة (كإجراء معياري في البحث العلمي).
4. تجنب الانحياز: عبر اعتماد مراجع من مدارس فكرية واتجاهات متعددة، وذلك لضمان التوازن العلمي في عرض وتفسير البيانات.
1. المراجعة من خبراء في مجال التربية الخاصة والسياسات العامة قبل النشر، وذلك لضمان الموثوقية والابتكار.

4-نتائج الدراسة

- 1.4. نتيجة الإجابة عن السؤال الأول: "ما واقع ممارسات الشراكة المجتمعية الموجهة لدعم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان كما تعكسه الأدب والوثائق الرسمية؟"
وللإجابة عن هذا السؤال، كشف التحليل النقدي المعمق لأحدث الوثائق الرسمية والأدبيات العلمية عن أن واقع ممارسات الشراكة المجتمعية في سلطنة عُمان يتميز بوجود إطار رسمي وتنظيمي داعم وقوى على المستوى الكلي (المacro)، إلا أنه يواجه تحديات تطبيقية وفجوات تنسيقية واضحة على المستوى التشغيلي والقطاعي (المicro).

1. الإطار الرسمي والتشريعي الداعم (قوة المنظور الحقوقية)

نجحت سلطنة عُمان في بناء إطار سياسي وتشريعي متقدم يتبنى منظوراً حقوقياً واضحاً يمثل الأساس النظري للتحول نحو منظومة دعم متكاملة، ويتجلّى في الآتي:

A. التوجه الاستراتيجي والتشريعات: تؤكد "الاستراتيجية الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة" على أهمية "تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والخاصة والأهلية" (اللجنة الوطنية، 2022)، انسجاماً مع أهداف "رؤية عُمان 2040". وقد عزز "قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (المرسوم السلطاني رقم 92 / 2025) هذا التوجه، حيث ألمّم مختلف الجهات الحكومية والخاصة بمسؤوليات واضحة تجاه توفير بيئة دامجة. وهذا القانون ينقل الشراكات من كونها مبادرات طوعية إلى أساس قانوني ملزم (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025).

B. المبادرات المؤسسية: تُظهر وثائق وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الحماية جهوداً مستمرة لتوسيع نطاق الخدمات، والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني كشريك في تقديمها (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023؛ صندوق الحماية الاجتماعية، 2025). وتؤكد مذكرات التفاهم الموقعة لتمكين ذوي الإعاقة في سوق العمل على نية تعزيز هذه الشراكات (العمانية، 2025)، مع توجّه لتعزيز التمكين المهني عبر إشراك ذوي الإعاقة مدربين (القصاص، 2015).

2. ممارسات القطاعين الخاص والأهلي وتحديات الاستدامة

تتسم ممارسات الشراكة بالقطاعات غير الحكومية بالنشاط والفاعلية، لكنها تواجه تحديات أهمها:

- دور المجتمع المدني: تؤدي الجمعيات الأهلية دوراً حيوياً في سد الفجوات الخدمية، إلا أن هذه الجمعيات تواجه تحديات تنظيمية وتمويلية كبيرة تحد من قدرتها على التوسيع والتخطيط طويلاً الأجل، مما يجعل شراكاتها غير مستدامة بالضرورة (غنيم، 2023، ص. 175).

- دور القطاع الخاص: تدرج مبادرات القطاع الخاص، رغم تزايدها، غالباً ضمن إطار "المسؤولية المجتمعية" الطوعية، وفتقر إلى التكامل ضمن استراتيجية وطنية واضحة تربط بين الاستثمار الاجتماعي واحتياجات التمكين الفعلية للأسر (الحارثية، 2025). كما تظهر أهمية دمج التطورات الحديثة مثل التحول الرقمي في هذه الشراكات لضمان الكفاءة والشمول (البلوشية وأخرون، 2020، ص. 5).

3. القصور التطبيقي والفجوة التنسيقية:

يكشف التحليل النقدي أن قوة الإطار الرسمي لا تقابلها فاعلية مماثلة في التطبيق، مما يخلق فجوة تطبيقية جوهرية بين طموحات الشراكة وواقعها العملي:

1) ضعف الحكومة والتنسيق البياني: يُعد التحدي الأكثر إلحاحاً. فقد كشفت دراسة الحارثية (2025، ص. 40) عن وجود "فجوة توافقية" وضعف في آليات الحكومة التي تضمن التنسيق الفعال بين الوزارات المختلفة والقطاعين الخاص والأهلي. هذا القصور يؤدي إلى "تشتت الجهود" وتقديم خدمات مجزأة، مما يضع عبء التنسيق على كاهل الأسرة نفسها (العامري، 2023، ص. 12).

2) غياب آليات الشراكة المستدامة ومحفوظة إشراك الأسر: لا تزال العلاقة بين القطاعات قائمة على المبادرات قصيرة المدى، مع غياب نماذج عمل للشراكات طويلة الأجل (Public-Private-People Partnership) التي تضمن استدامة الخدمات، خاصة في توفير خدمات المساعدة الشخصية والدعم للعيش المستقل (Ribóo-Lois et al., 2024). كما أن الممارسات الحالية ترتكز على تقديم الخدمة للأسرة كـ"متلقٍ"، مع ضعف واضح في آليات إشراك

الأسر كشريك فاعل في تخطيط وتقدير الخدمات. فالممكين الحقيقي يتطلب الانتقال من العمل "لأجلهم" إلى العمل "معهم" (حسانين والصياد، 2021). ويلخص الجدول الآتي واقع ممارسات الشراكة المجتمعية في سلطنة عُمان.

الجدول (1): ملخص تحليلي لواقع ممارسات الشراكة المجتمعية في سلطنة عُمان

المستوى	نقاط القوة الكامنة (الإمكانات النظرية)	التحديات وانعكاساتها
المستوى الحكومي	وجود إطار تشريعي وحقوقي متقدم (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025) واستراتيجية وطنية طموحة (رؤية 2040)، مما يوفر غطاء سياسياً قوياً للشراكة.	فجوة الحكومة: غياب آلية تنسيق ملزمة يؤدي إلى "تشتت الجهود" و"ازدواجية الخدمات"، مما يضع عبء التكامل على كاهل الأسرة، وهو ما وثقته دراسات (الحارثية، 2025 والعامری، 2023).
مستوى المجتمع المدني	مرنة عالية وقرب من الفئات المستهدفة، مما يمكنها من تصميم استجابات سريعة لاحتياجات الطارئة.	أزمة الاستدامة: الاعتماد على تمويل غير مستدام يحد من القدرة على التخطيط الاستراتيجي و يجعلها ترتكز على المبادرات قصيرة المدى بدلاً من بناء برامج تمكن طويلة الأثر، وهو تحدٍ رئيسٌ أبرزته دراسة (غنيم، 2023).
مستوى القطاع الخاص	امتلاك موارد مالية وخبرات إدارية وتقنية يمكن أن تحدث نقلة نوعية في جودة الخدمات واستدامتها.	الشراكة الظرفية: تظل معظم المبادرات ضمن إطار "المسؤولة المجتمعية" الطوعية وغير الممنهجة، وتفتقر إلى الارتباط بالاستراتيجية الوطنية، مما يجعل أثراها "محدوداً ومؤقتاً" ولا يُسهم في حل المشكلات الهيكلية (الحارثية، 2025).
المستوى البيئي (التنسيقي)	وجود منصات شكلية للتنسيق (لجان، مذكرات تفاهم) يمكن أن تشكل نواة لآلية حوكمة أكثر فاعلية (العمانية، 2025).	المركبة وغياب صوت المستفيد: تظل آليات التنسيق الحالية مركبة، وتفتقر إلى تمثيل حقيقي وفاعل للأسر في عمليات صنع القرار، مما يجعلها شراكة "عهم" وليس "معهم" (حسانين والصياد، 2021).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التحليل النقدي للأدبيات (2018-2025).

يكشف الجدول (1) عن مفارقة هيكلية: في بينما تمتلك المنظومة "رأساً قوياً" متمثلاً في التشريعات، فإن "جسدها" المتمثل في آليات التنسيق البيئي يعني من ضعف يمنع ترجمة قوة الرأس إلى حركة فعالة ومنسقة على أرض الواقع. الأدبيات تؤكد أن المشكلة ليست في غياب الشركاء، بل في غياب "لغة الحكومة" المشتركة التي تنظم العلاقة بينهم.

2.4. نتيجة الإجابة عن السؤال الثاني: "ما مستوى تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان والتحديات التي تواجهها في ضوء الأدبيات المتاحة؟" وللإجابة فقد خلص التحليل النقدي للأدبيات إلى أن تمكين الأسر في سلطنة عُمان متفاوت الأبعاد؛ في بينما يتمتع بتمكين جيد على المستوى القانوني والمادي، تواجهه تحديات نفسية ومهارية ومجتمعية، مما يجعله غير مكتمل.

1. نقاط القوة في التمكين (الدعم الخارجي):

أ. التمكين القانوني والحقوقي: يمنح "قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (المرسوم السلطاني رقم 92/2025) الأسر سندًا قانونياً قوياً للمطالبة بحقوق التعليم والصحة والوصول الشامل، مستندًا إلى أطر حقوقية دولية وإقليمية (صفصاف، 2021).

ب. التمكين المالي والمادي: توفر الدولة، عبر "صندوق الحماية الاجتماعية"، دعماً مالياً شهرياً يخفف الأعباء الاقتصادية ويمنح الأسرة استقراراً للتركيز على الرعاية والتأهيل (صندوق الحماية الاجتماعية، 2025).

ج. التمكين الخدمي (الوصول): خدمات الرعاية والتأهيل المقدمة عبر المراكز الحكومية والجمعيات الأهلية تعزز المشاركة المجتمعية (عبد الله، 2023).

2. التحديات الجوهرية (بعد بناء القدرات والمشاركة):

- التحديات النفسية والاجتماعية: ضغوط نفسية تؤثر على جودة حياة الأسر، مع غياب الوعي المجتمعي أو الوصم الذي يسبب عزلة الأسرة، رغم أهمية المشاركة المجتمعية للأطفال (حسانين والصياد، 2021، 2024؛ Ibrahim et al., 2024؛ Golos et al., 2025).
 - التحديات المعرفية والمهارية: نقص المعرفة المتخصصة والمهارات العملية، مع الحاجة لبرامج إرشادية وتدريبية قائمة على الأدلة للوالدين (أحمد وآخرون، 2024؛ بن عمار، 2025).
 - التحديات المنظومية والميكيلية (الحكومة): صعوبات إدارية ولوجستية وضعف التنسيق بين الجهات تعيق حصول الأسرة على خدمات متكاملة، مما يستنزف مواردتها ويحد من شعورها بالتمكين (العامري، 2023؛ الحارثية، 2025).
 - تحديات المشاركة والمناصرة: مشاركة الأسرة في صنع القرار والخدمات لا تزال محدودة، إذ يُنظر إليها غالباً كمتلقٍ وليس شريكاً، رغم أن التمكين الحقيقي يتطلب قدرة الأسرة على التأثير في القرارات (Szlamka et al., 2023).
- بصفة عامة، يتركز التمكين على الدعم الخارجي (القانوني والمادي)، بينما تظهر التحديات في بناء القدرات الداخلية والمشاركة (النفسية والمهارية والمجتمعية)، مما يبرز الحاجة لرؤية استراتيجية تركز على حوكمة الشراكة لتجاوز العقبات الميكيلية.

الجدول (2): تحليل مستوى تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان والتحديات المصاحبة

البعد	التمكين الحالي (نقاط القوة - الدعم الخارجي)	أبرز التحديات (نقاط ضعف - فجوة التكامل)
التمكين القانوني والحقوقي	* وجود إطار شرعي متين يكفل الحقوق (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025). * يوفر سنداً قانونياً واضحاً وقائعاً صلبة للمناصرة.	صعوبة "ترجمة الحقوق إلى وصول" ومارسات فعلية على أرض الواقع. تحويل العقبات البيروقراطية دون الاستفادة من الحقوق.
التمكين المالي والمادي	* منحة مالية شهرية مباشرة عبر صندوق الحماية الاجتماعية (2025)، تخفف الأعباء الاقتصادية. * يمنح الأسر قدرأً من الاستقرار للتركيز على الرعاية.	* كفاية الدعم المالي أحياناً لتفطية كافة تكاليف التأهيل المتخصصة.
التمكين المعرفي والمهاري	* توفر بعض الخدمات الإرشادية في المراكز الحكومية ومبادرات تدريبية متفرقة من الجمعيات الأهلية. * غياب برامج تدريب منهجية قائمة على الأدلة للأسر.	* صعوبة الوصول إلى معلومات موثوقة ومبسطة. * نقص في الكوادر المتخصصة لتدريب الأسر، مما يحد من دورها كشريك تأهيلي.
التمكين النفسي والاجتماعي	* وجود روابط أسرية قوية في الثقافة العمانية. * تزايد الوعي بأهمية الدعم النفسي والمساندة الاجتماعية.	* ضغوط نفسية على مقدمي الرعاية (خاصة الأمهات). * تحديات الوصم الاجتماعي والعزلة، وضعف الدعم. * ندرة خدمات الدعم النفسي المتخصصة الموجهة للأسر.
التمكين في المشاركة والمناصرة	* وجود جمعيات أهلية تمثل صوت الأسر بشكل غير مباشر. * اعتراف رسمي بدور الأسرة في السياسات.	* غياب آليات رسمية وفجوة تكاملية لمشاركة الأسر في صنع القرار وتصميم الخدمات. * التعامل مع الأسرة كـ"متلقي للخدمة" وليس كـ"شريك فاعل وخبر بالتجربة".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التحليل النقدي للأدب (2018-2025).

يكشف التحليل عن "اختلال جوهري في ميزان التمكين". فالكفة تميل بوضوح نحو أشكال الدعم الخارجي (القانوني والمالي/المادي)، الذي توفره الدولة بنجاح لتحفيز الأعباء عن كاهل الأسرة. في المقابل، تظل الكفة الأخف هي الخاصة ببناء القدرات الداخلية للأسرة (النفسية، والمهارية، والقدرة على المناصرة). وقد يُنتج هذا الاختلال أسرًا "مدعومة وحامية" ولكنها ليست بالضرورة "مُمكّنة ومستقلة"، مما يعزز من اعتماديتها على مقدمي الخدمات بدلاً من تعزيز

استقلاليتها وتحويلها إلى شريك فاعل ورئيس في العملية التأهيلية والمنظومة المجتمعية. بعبارة أخرى، النموذج الحالي يرتكز على "تخفيف الأعباء" أكثر من "بناء القدرات الشامل".

3-4-نتيجة الإجابة عن السؤال الثالث: "ما طبيعة العلاقة بين آليات الشراكة المجتمعية الفعالة ومتطلبات تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة؟"

وللإجابة عن السؤال؛ يكشف التحليل النقدي المعمق للأدبيات أن العلاقة بين آليات الشراكة المجتمعية الفعالة ومتطلبات تمكين الأسر ليست مجرد علاقة دعم ومساندة، بل هي علاقة عضوية تكاملية وسببية متبادلة (Symbiotic and Mutually Causal Relationship). فآليات الشراكة الفعالة هي المنصة الحاضنة والآلية التنفيذية التي تُحول الجهد إلى تمكين فعلي، والأسر المُمكّنة بدورها تعزز من قوة واستدامة الشراكة؛ حيث إن التمكين المُجزأ الذي تم تشخيصه سابقاً (في إجابة السؤال الثاني) يعود مباشرة إلى تجزئة آليات الشراكة وعدم تكاملها. فالشراكة الحقيقية تتطلب أن تعمل آلياتها بشكل منسق وموجه لتلبية متطلبات التمكين المحددة، وليس بمعزل عن بعضها البعض.

1. مصفوفة الفجوة التكاملية وتأثيرها على التمكين.

يُظهر التحليل أن تحقيق أبعاد التمكين المختلفة ليس مسؤولية جهة واحدة، بل هو نتاج عمل تكاملـي. ويكشف الجدول (3) الآتي الفجوة التكاملية بين متطلبات التمكين والواقع الراهن للشراكة:

الجدول (3) مصفوفة الفجوة التكاملية بين متطلبات التمكين وأليات الشراكة

المطلب	التكامل المثالي المطلوب (حسب الأدبيات)	الفجوة التكاملية في الواقع الراهن
التمكين المعرفي	تكامل بين الحكومة (مصدر موثوق)، والجمعيات (منفذ تدريب)، والقطاع الخاص (ممول للتقنيات).	الجهود مجرأة، وتعتمد على مبادرات الجمعيات الأهلية غير المستدامـة، مع غياب منصة وطنية موحدة للمعلومات (غنية، .2023).
التمكين النفسي	تكامل بين وزارة الصحة (الخدمات الأساسية)، والجمعيات (مجموعات الدعم)، والمجتمع (التقبل).	خدمات الدعم النفسي نادرة وغير مدمجة ضمن منظومة الرعاية الأساسية، مما يترك الأسرة تواجه الضغوط بمفردـها (حسانين والصياد، 2021).
التمكين المهاري	تكامل بين المراكز الحكومية (المعايير)، والجمعيات (التدريب المتخصص)، والقطاع الخاص (التمويل والتوظيف).	غياب برامج تدريب وطنية موحدة ومتمنـحة للوالدين، مما يجعل اكتساب المهارات عملية عشوائية تعتمـد على اجهـادات فردية (أحمد وأخـرون، 2024).
التمكين الاجتماعي (المناصرة)	تكامل بين الحكومة (منصـات تشاركيـة)، والجمعيات (تدريب على المناصرة)، والأسر (المشاركة الفاعـلة).	آليات المشاركة شكلـية وغير مؤثـرة، مما يـبقي الأسرة في موقع "المـتلقـي" بدلاً من "الـشـريك" في تطوير السياسـات (Szlamka et al., 2023).

يوضح الجدول (3) أن جوهر المشكلة ليس غياب المبادرات، بل ضعف الجسور البينية وفعالية الحكومة والتنسيق، مما يؤدي إلى تمكين مجزأ وغير مكتمـل نتيجة قصور آليات الحكومة الحالية في تحويل الجهود إلى أثر ملموس على الأسر. وتجلى العلاقة التكاملـية بين الشراكة والتمكـين في بعـدين: أولاً، تولد الشراكة الفعـالة التـمكـين عبر توفير الموارـد والـمعـارـف والـدـعم النفـسي، مما يـعزـز قـدرـات الأـسر وـثـقـتها (أحمد وأخـرون، 2024). ثـانيـاً، الأـسر المـمـكـنة تعـزـز الشـراـكةـ نفسهاـ، فـتـتـحـولـ منـ مـتـلـقـ إلىـ شـرـيكـ فـاعـلـ يـشارـكـ فيـ تـصـمـيمـ البرـامـجـ والـمنـاصـرةـ لـتطـوـيرـ السـيـاسـاتـ، مما يـحسـنـ أـداءـ منـظـومةـ الشـراـكةـ وـاستـجـابـتهاـ (Szlamka et al., 2023).

ويشير التحلـيلـ إلىـ أنـ أيـ ضـعـفـ فيـ مـكـونـاتـ الشـراـكةـ، مـثـلـ دورـ القـطـاعـ الخـاصـ أوـ إـهـمـالـ التـمـكـينـ الأـسرـ فيـ الـمنـاصـرةـ، يـنـعـكـسـ سـلـبـاـ علىـ مـسـتـوىـ التـمـكـينـ وـاسـتـدـامـةـ الشـراـكةـ، وـهـوـ ماـ تـؤـكـدـ الأـدـبـيـاتـ الـعـالـمـيـةـ حولـ نـماـذـجـ "الـرـعـاـيةـ الـمحـورـةـ عـلـىـ الـأـسـرـ"ـ الـتـيـ تـعـتـرـفـ شـرـيكـاـ أسـاسـيـاـ فيـ بـنـاءـ مـنـظـومـةـ الدـعـمـ (Mestre et al., 2024).

5. مناقشة النتائج

كشفت الدراسة الحالية عن حقيقة مركبة لوضع تمكين أسر ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان، حيث يوجد تناقض بين قوة الإطار التشريعي وضعف الأداء التنفيذي.

5.1. واقع الشراكة المجتمعية: التناقض بين القانون والتنفيذ:

اتفاق التحليل النقدي للدراسة الحالية مع نتائج دراسات سابقة مثل الحارثية (2025) والعامری (2023)، في تأكيد وجود فجوة توافقية جوهرية بين الطموحات السياسية (رؤية عُمان 2040 والقانون 92/2025) وواقع الممارسات التنفيذية المجزأة. تُعزى هذه الفجوة بالدرجة الأولى إلى ضعف آليات الحكومة والتنسيق البياني بين القطاعات (الحارثية، 2023). وهذا يفسر السبب وراء أن الجهود الكبيرة المبذولة، سواء الحكومية أو الأهلية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023)، لا تحقق الأثر المأمول؛ فالجهود تبقى متشتتة وضعيفة التأثير بسبب غياب مظلة تنسيق استراتيжи موحدة. كما عززت النتائج الحالية ما أشارت إليه مراجعات دولية، مثل كوبر وهيدت (Kuper & Heydt, 2023)، حول ندرة تقييم أثر الشراكات متعددة الأطراف، مما يؤكد أن التحدي ليس محلياً فقط بل يتعلق بآليات التكامل والحكومة.

5.2. اختلالات تتعلق بمستوى التمكين: عدم التوازن بين الأبعاد

أظهرت النتائج أن تمكين الأسر يتسم بعدم التوازن:

أ. الاتفاق مع التمكين المادي والقانوني: تتفق الدراسة الحالية مع الأدبيات التي أكدت أن الأسر تحظى بتمكين قانوني جيد (قانون 92/2025) وتمكين مالي أساسياً عبر صندوق الحماية الاجتماعية (صندوق الحماية الاجتماعية، 2025).

وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة عبد العزيز والحربي (2025) التي ربطت بين دخل الأسرة ومستوى أنها النفسي.

ب. الاتفاق مع التحديات النفسية والمهاريات: تتفق الدراسة مع نتائج دراسات حساني والصياد (2021) وأحمد وآخرون (2024)، في تأكيد التحديات الكبيرة التي تواجه الأسر في أبعاد التمكين النفسي والمهاري. حيث أن النموذج الحالي يركز على "تحفييف الأعباء" (الدعم المادي) أكثر من "بناء القدرات" (التدريب والمناصرة). وهذا يؤكد ما ذهبت إليه دراسة سسلامكا وآخرون (Szlamka et al., 2023) من أن التمكين الحقيقي يتتجاوز الدعم المادي ليشمل المشاركة والتقدير.

ج. أكدت الدراسة الحالية على أن العلاقة بين الشراكة والتمكين هي علاقة عضوية تكاملية (كما أظهرت مصغوفة الفجوة التكاملية)، وتجاوزت بهذا النمادج التي تتناول الدعم بشكل أحادي. وهذا ينسجم مع التوجهات الدولية التي تدعم نهج "الرعاية المعتمدة على الأسرة" (Family-Centered Care) (Mestre et al., 2024)، حيث يُنظر إلى الأسرة كشريك أساسى وليس كمتلقٍ سلبي.

6. أهم الاستنتاجات والرؤية المقترحة

6.1. أهم الاستنتاجات:

- أبرزت الدراسة التحليلية ثمانية استنتاجات مهمة؛ مستخلصة من نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة:
- يوجد إطار تشريعي وطني متقدم وداعم للشراكة والتمكين، أبرزه قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025).
 - توجد فجوة توافقية جوهرية بين طموحات السياسات الوطنية (رؤية 2040) والأداء التنفيذي المجزأ على أرض الواقع (الحارثية، 2025).

3. يُعد ضعف آليات الحكومة والتنسيق البياني بين القطاعات السبب الرئيس في تشتت الجهود ومحدودية الأثر (العامري، 2023).
4. تمكين أسر ذوي الإعاقة غير متوازن؛ فهو جيد في البعدين القانوني والمادي (صندوق الحماية الاجتماعية، 2025).
5. تواجه الأسر تحديات في أبعاد التمكين النفسي والمهاري والاجتماعي (المشاركة والمناصرة) (حسانين والصياد، 2021).
6. يركز نموذج الدعم الحالي على "تحفييف الأعباء" المادية فقط؛ ولا يشمل بناء القدرات" (سalamka وآخرون، 2023).
7. علاقة الشراكة بالتمكين تكاملية وسببية متبادلة، وليس مجرد علاقة دعم أحادية الاتجاه (Mestre et al., 2024).
8. أهمية الانتقال من مبادرات طوعية قصيرة إلى تمويل وشراكة مستدامة وملزمة قانونياً وتنظيمياً (غنيم، 2023).

6-2-الرؤية الاستراتيجية لتفعيل دور الشراكة المجتمعية في تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان؟ (نتيجة الإجابة عن السؤال الرابع)

بناءً على التحليل النقدي المعمق لواقع ممارسات الشراكة (إجابة السؤال الأول)، والتحديات التي تواجهه تمكين الأسر (إجابة السؤال الثاني)، وطبيعة العلاقة التكاملية بينهما (إجابة السؤال الثالث)، تستخلص الدراسة أن أي رؤية استراتيجية فاعلة يجب أن تتجاوز الحلول الجزئية والمبادرات المتفرقة. إذ لا بد من بناء نموذج عمل متكامل يقوم على أربعة محاور أساسية ومتراقبة، هي: (1) الحكومة التكاملية، (2) نماذج الشراكة المستدامة، (3) بناء القدرات المؤسسية والأسرية، (4) المنصات الرقمية الموحدة. وهذه المحاور لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكل معاً إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تحويل منظومة الدعم من نموذجها الحالي المجزأ إلى نموذج تشاركي شامل ومستدام، وتهدف الرؤية المقترحة إلى تقديم إطار عمل مُحَكَّم يحول الشراكة المجتمعية في سلطنة عُمان من مجرد جهود مجزأة إلى منظومة متكاملة ومستدامة لتمكين الأسر. وتستعرضها الباحثة على النحو الآتي:

6-1-مبررات الرؤية المقترحة

- تستند الرؤية المقترحة إلى المبررات الآتية، والتي تُعد بمثابة فجوات تم تشخيصها في الدراسات السابقة:
1. **الفجوة بين التشريع والتنفيذ:** وجود تباين جوهري بين قوة الإطار التشريعي المتقدم (قانون 92/2025) وضعف الأداء التنفيذي والتنسيقي على أرض الواقع (الحارثية، 2025).
 2. **تشتت جهود الشراكة وضعف الحكومة:** الحاجة الملحة إلى تأسيس إطار حوكمة وطني ملزم يضمن التنسيق الفعال ويوفر تشتت جهود القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية (العامري، 2023؛ غنيم، 2023).
 3. **ضعف توازن التمكين:** التركيز الحالي على الدعم الخارجي (القانوني والمادي) مع إهمال بناء القدرات الداخلية والمشاركة (النفسية، المهارية، والمناصرة) للأسر (حسانين والصياد، 2021؛ سalamka وآخرون، 2023).
 4. **القصور في الاستدامة والنموذج الاقتصادي:** الحاجة للانتقال من الاعتماد على المبادرات الطوعية والتمويل قصير الأجل إلى نماذج شراكة وتمويل مستدامة وطويلة الأجل (القصاص، 2015؛ 2023؛ Kuper & Heydt, 2023).

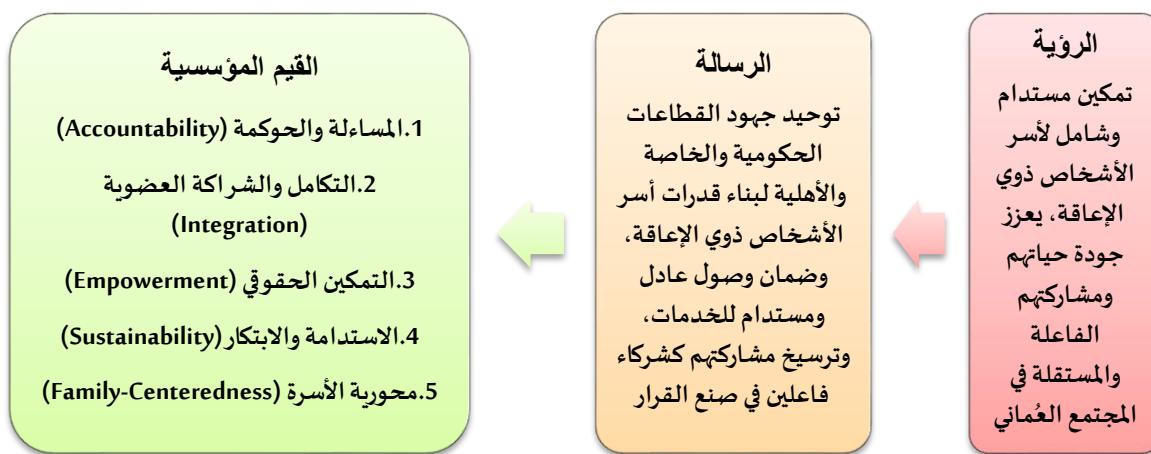
6-2-المنطلقات المرجعية للرؤية:

تستند الرؤية المقترحة إلى مجموعة من المراجعات الوطنية والدولية التي توفر الأساس الفكري والتشريعي:

- أ. رؤية عُمان 2040: التزام وطني ببناء مجتمع متماسك وشراكة فاعلة تركز على الإنسان (اللجنة الوطنية، 2022).

- ب. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2025): توفير السند القانوني الملزم لجميع القطاعات للمشاركة في تمكين هذه الفئة (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025).
- ج. الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD): الالتزام بالمنظور الحقوق العالمي الذي يعلى من قيمة المشاركة والتمكين الشامل (صفصاف، 2021).
- د. مفهوم الرعاية المعتمدة على الأسرة (Family-Centered Care): تبني مبدأ أن الأسرة شريك أساسى وليس متلقى للخدمة (Mestre et al., 2024).
- هـ. أهداف التنمية المستدامة (SDGs): ربط جهود التمكين بالهدف 17 (الشراكة من أجل الأهداف) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) (النهائي وآخرون، 2024).
- و. الاستفادة من نتائج التحليل النقدي: الذي أكد أن التحدي هو حوكمي وتنسيقي في المقام الأول (الحارثية، 2025).

6-3-التوجهات الاستراتيجية (الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية) لتمكين أسر ذوي الإعاقة:



الشكل (1) الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة (المصدر: من إعداد الباحثة). يوضح الشكل (1) الإطار القيمي والاستراتيجي الناظم لاستراتيجية تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال التكامل الوظيفي بين الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية بوصفها منظومة واحدة موجهة للفعل المؤسسي. فالرؤية ترسم الأفق المستقبلي للتمكين المستدام والمشاركة المجتمعية الفاعلة، بينما تحدد الرسالة المسار التنفيذي عبر توحيد الجهود وبناء قدرات الأسر وضمان الوصول العادل للخدمات، بما يحولها من متلق للدعم إلى شريك في صنع القرار. وتأتي القيم الجوهرية (المساءلة والحكمة، التكامل والشراكة العضوية، التمكين الحقوقي، الاستدامة والابتكار، محورية الأسرة)؛ لتشكل الأساس الأخلاقي والتشغيلي الذي يضمن اتساق الممارسات مع الأهداف، ويعزز الثقة المؤسسية، ويرفع كفاءة التنفيذ واستدامة الأثر. ومن ثم، فإن هذا الترابط البنوي بين الرؤية والرسالة والقيم يُعد شرطاً حاسماً لنجاح الاستراتيجية وتحقيق مواءمتها مع متطلبات رؤية عُمان 2040 والتحول نحو نموذج التمكين الشامل.

6-4-التحليل البيئي SWOT (نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات)

الجدول (4) خلاصة التحليل SWOT (نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات)

نقاط القوة	التهديدات	الضعف	الوزن النسبي (%)
نقاط القوة (Strengths) / عوامل داخلية إيجابية موجودة فعلياً			
قوة الإطار التشريعي الوطني (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 92/2025) ومتطلبات رؤية عُمان 2040.		(122)	51

	توفر الدعم المالي (صندوق الحماية الاجتماعية) كتمكين مادي ملموس (صندوق الحماية الاجتماعية، 2025).	.S2
	وجود قطاع مجتمع مدني نشط وفاعل ولديه خبرة في تقديم الخدمات المباشرة (غنيم، 2023).	.S3
%35	نقاط الضعف (Weaknesses) / عوامل داخلية سلبية تحتاج إلى معالجة	
	ضعف الحكومة والتنسيق البياني وغياب الإطار التنظيمي الموحد للشركة (الحارثية، 2025).	.W1
	ضعف توازن التمكين، والتوكيل على الدعم المادي وغياب التمكين النفسي والمهاري (حسانين والصياد، 2021).	.W2
	ضعف آليات إشراك الأسر في صنع القرار والخدمات (تمكين المناصرة) (سالمكا وأخرون، 2023).	.W3
%12	الفرص (Opportunities) / عوامل خارجية يمكن الاستفادة منها	
	التوسيع في التقنيات الرقمية لمنصات خدمات موحدة (Oman Digital Strategy) (البلوشية وأخرون، 2020).	.O1
	وعي القطاع الخاص (بالمسؤولية المجتمعية) وإمكانية تحويلها لشركات مستدامة (Chumo et al., 2023).	.O2
%8	التهديدات (Threats) / عوامل خارجية سلبية يجب تجنبها أو الحد منها	
	استمرار التمويل المتقطع أو الطوعي، مما يهدد استدامة الخدمات الأهلية (غنيم، 2023).	.T1
	استمرار العقبات البيروقراطية والإدارية في المراكز (العامري، 2023).	.T2

يُظهر الجدول (4) أن البيئة الداخلية لمؤسسات تمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان تتميز بقاعدة قوية ومرتفعة نسبياً (45%)، تشمل الإطار التشريعي المتواافق مع رؤية عُمان 2040، والدعم المالي عبر صندوق الحماية الاجتماعية، وقطاع مجتمع مدني نشط ذو خبرات تراكمية. أما نقاط الضعف (35%)، فترتبط بالحكومة، وتوازن التمكين، وحدودية إشراك الأسر، مما قد يحد من تعظيم أثر القوى المتاحة.

وعلى المستوى الخارجي، تمثل الفرص (12%) إمكانات واعدة، مثل التحول الرقمي وتنامي وعي القطاع الخاص بالمسؤولية المجتمعية، بينما التهديدات (8%) محدودة لكنها ذات أثر طويل المدى إذا لم تدار، خاصة ما يتعلق بالتمويل والبيروقراطية. يعكس هذا التوزيع بيئة مواتية للنمو المنظم بدلاً من الدفعية.

واستناداً إلى تفوق نقاط القوة على الضعف والفرص على التهديدات، تُعد الاستراتيجية المثلثي هي التوسعية الهجومية (SO)، القائمة على استثمار القوى التشريعية والمالية والمؤسسية لاقتناص الفرص الرقمية والشركات المستدامة، بما يعكس تحويل الجاهزية النظامية إلى أثر واسع ومستدام على الأسر والمؤسسات في إطار رؤية عُمان 2040.

6-2-6-الأهداف الاستراتيجية وفق الاستراتيجية التوسعية الهجومية (SO) مرتبة حسب أولويتها:

في ضوء منطق التوسيع القائم على استثمار القوة والفرص، تم تطوير الأهداف الاستراتيجية لتحويل نقاط الضعف (W) والفرص (O) إلى أفعال قابلة للقياس، مع مراعاة معايير SMART (محدد، قابل للقياس، قابل للتحقيق، ذو صلة، محدد زمنياً). يمكن ترتيب الأهداف الاستراتيجية؛ كما يبيّنها الجدول الآتي:

الجدول (5) الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من الاستراتيجية التوسعية الهجومية (SO) مرتبة حسب أولويتها

تحليل الأهمية	الأهداف الاستراتيجية (SMART Objectives) المنبع في
كونه الرافعة التمكينية الأسرع والأوسع أثراً لتكامل الخدمات وتعظيم كفاءة النظام، واستثمار لقوة التشريع والدعم الرسمي	1. ضمان الوصول الرقمي المتكامل (O1): إنشاء بنية تحتية رقمية موحدة لتسهيل وصول الأسر إلى جميع الخدمات وتنسيقها بين القطاعات بنسبة كفاءة لا تقل عن 90% بحلول منتصف العام 2027 (البلوشية وأخرون، 2020).
لكونه يحول التمكين من بعده الرعائي إلى بعده التنموي، ويستمر التبني الرقمية في بناء رأس مال أسرى فاعل.	2. تعزيز التمكين المعرفي والمهاري (W2 & O1): تطوير وإطلاق برنامج وطني شامل وموحد لتدريب الأسر والشركاء (بنسبة 80% من الأسر المستهدفة) على المهارات التأهيلية والنفسية بحلول نهاية العام 2027 (أحمد وأخرون، 2024).
باعتباره جوهر الانتقال إلى النموذج الحقوقي التشاركي، وضماناً لاستدامة التوسيع وقبوله المجتمعي.	3. تفعيل المناصرة والمشاركة (W3): إنشاء آلية تشاركية رسمية (منصة) تضمن مشاركة الأسر الممكّنة بنسبة لا تقل عن 50% في تصميم وتقدير الخدمات والسياسات الجديدة سنوياً (سالمكا وأخرون، 2023).

إذ تشكل الحكومة الإطار الضابط للتواجد، وتتضمن أن يكون النمو منظماً ومتسماً مع الرؤية الوطنية.	4. حوكمة الشراكة (W1): إنشاء هيئة أو إطاروطني لحوكمة الشراكة متعددة الأطراف، وتحديد آليات التنسيق الموحدة بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية بنهائية العام 2026 (الحارثية، 2025).
لتعزيز مرونة التوسيع وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر.	5. دعم الاستدامة المالية (T1 & O2): تطوير واعتماد نموذج تمويل مستدام (Public-Private-People Partnership) لضمان استمرارية الخدمات الأهلية بنسبة لا تقل عن 75% من احتياجاتها الأساسية بحلول 2028 (غنيم، 2023).
مواجهة التهديد البيروقراطي بوصفه هدفاً داعماً يحسن البنية التنفيذية ويعزز إعاقة مسار التوسيع.	6. رفع كفاءة الأداء التشغيلي (T2): تطوير الإجراءات الإدارية واللوجستية في المراكز التأهيلية لتقليل الأعباء البيروقراطية على الأسر بنسبة لا تقل عن 30% بحلول نهاية العام 2026 (العامري، 2023).

6-2-6-الخطة التشغيلية الإجرائية (2026-2030) لتنفيذ الاستراتيجية ميدانياً:

الجدول (6) مصفوفة الخطة التشغيلية لتمكين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان

الهدف الاستراتيجي	الوسيلة / النشاط الرئيس	الجهات المنفذة (تكاملياً)	الإطار الزمني	* التكلفة التقديرية (ريال عماني)	مؤشرات تحقق الهدف (KPIs)	إدارة المخاطر (بدائل ممكنة)
1. إرساء حوكمة تكاملية فاعلة للشراكة المجتمعية	إنشاء هيئة وطنية + عليا للشراكة + إعداد ميثاق وطني للشراكة	الحكومة المركزية، وزارة التنمية الاجتماعية، الولايات، مكاتب الوزارة، مؤسسات المجتمع المدني	2026	1.2 مليون	• صدور قرار التأسيس • اعتماد الميثاق • انتظام الاجتماعات الدورية	في حال تأخر الإقرار: تفعيل لجنة زارية مؤقتة بصلاحيات تنسيقية
2. تفعيل التنسيق الالامكي على مستوى المحافظات	إنشاء لجان تنسيقية محلية وخطط شراكة حسب خصوصية كل ولاية	وزارة التنمية الاجتماعية، الولايات، مكاتب الوزارة، الجمعيات	-2026 2027	0.8 مليون	• عدد اللجان المفعلاة • تقارير خطط محلية معتمدة	ضعف الالتزام المحلي → ربط التمويل الجزيئي بمستوى الأداء
3. بناء نموذج شراكة مالية + مستدامة (PPP وقفي)	إطلاق صندوق وقفي وطني + مشاريع PPP تجريبية	الحكومة، وزارة التنمية الاجتماعية، القطاع الخاص، المجتمع المدني	-2026 2028	5 ملايين	• تأسيس الصندوق • نسبة التمويل غير الحكومي (≤40%)	عزوف القطاع الخاص → حواجز ضريبية وإعلامية
4. تنفيذ برنامج وطني شامل لتمكين الأسر	تدريب مهاري، دعم نفسي، تثقيف حقوق للأسر	وزارة التنمية الاجتماعية، مكاتب الولايات، الجمعيات، الجامعات	-2026 2029	3.5 ملايين	• نسبة الأسر المستفيدة (%) • تحسن مؤشرات الكفاءة الأسرية	ضعف الإقبال → تقديم البرنامج بصيغ رقمية ومرنة
5. بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية	تدريب الجمعيات على التخطيط، إدارة المشاريع، قياس الأثر	وزارة التنمية الاجتماعية، المجتمع المدني، خبراء المجتمع المدني	-2026 2028	1.5 مليون	• عدد الجمعيات المعتمدة • تحسن جودة التقارير	تفاوت القدرات → تصنيف الجمعيات وبرامج دعم تفاضلية
6. تعزيز ثقافة الشراكة لدى الكوادر الحكومية والخاصة	برامج تدريب مشتركة على العمل التكامل	الحكومة المركزية، وزارة التنمية الاجتماعية، القطاع الخاص	-2026 2027	1 مليون	• عدد المتدربين • تحسن التنسيق البياني	مقاومة التغيير → ربط التدريب بالترقى الوظيفي
7. إطلاق بوابة وطنية موحدة لخدمات الأسر	تصميم وتشغيل بوابة رقمية شاملة	الحكومة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة النقل والاتصالات	-2026 2027	2.8 مليون	• تشغيل بوابة رضا المستخدمين (%)	ضعف الاستخدام → حملات توعوية ودعم فني مباشر
8. إنشاء شبكة رقمية للشركاء (منع الإزدواجية)	ربط قواعد البيانات وتبادل المعلومات	الحكومة، مكاتب الولايات، الجمعيات	-2027 2029	2 مليون	• تقليل الإزدواجية • تقارير بيانات موحدة	مخاوف الخصوصية → بروتوكولات حماية البيانات

ضعف التمثيل آليات انتخاب شفافة ودورية	• نسبة مشاركة الأسر • توصيات معتمدة	0.9 مليون	-2027 2030	وزارة التنمية الاجتماعية، الجمعيات، الأسر	تشكيل مجالس أسرية استشارية	9. تعزيز المناصرة ومشاركة الأسر في صنع القرار
ضعف جودة البيانات → تدريب فرق الرصد	• تقارير سنوية • قرارات مبنية على البيانات	1.1 مليون	-2026 2030	الحكومة، وزارة التنمية الاجتماعية، خبراء	M&E تصميم إطار ومؤشرات أثر اجتماعي	10. تطوير نظام متابعة وتقدير قائم على الأثر

* ملاحظة: التقدير المالي مبني على متوسط برامج مماثلة (2023-2025)، وقابل للتعديل وفق الموازنات السنوية.

6-7-توصيات إضافية لضمان تنفيذ الاستراتيجية:

1. ربط الخطة مباشرةً بمستهدفات رؤية عُمان 2040 لضمان الاستدامة السياسية والمؤسسية.
2. إصدار قرار وظني ملزم بالشراكة المجتمعية في مجال الإعاقة يحدد الأدوار بوضوح.
3. تبني التمويل القائم على النتائج (Results-Based Financing) لتحفيز الجودة والكفاءة.
4. إشراك الأسر كشركاء تقييم لا كمستفيدين فقط في جميع مراحل التنفيذ.
5. بناء قدرات العاملين في الولايات لضمان عدالة التنفيذ جغرافياً.
6. تعزيز التكامل الرقمي مع المنصات الحكومية القائمة لتقليل الكلفة والتكرار.
7. إجراء مراجعة منتصف المدة (2028) لتحديث الأهداف والبرامج وفق النتائج.

6-3- المقترنات لدراسات مستقبلية

امتداداً لهذه الدراسة، واستكمالاً للجهد البحثي، تقترح الباحثة إجراء الدراسات المستقبلية الآتية:

1. دراسة تقييمية لأثر تطبيق نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على جودة الخدمات المقدمة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان.
2. دور التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تعزيز التمكين المعرفي والمهاري لأسر الأطفال ذوي الاضطرابات النمائية: دراسة حالة.
3. دراسة مقارنة لواقع الشراكات المجتمعية وآليات تمكين الأسر بين مختلف محافظات سلطنة عُمان لتحديد الفجوات التنموية وسبل معالجتها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالعربية:

1. أبو النصر، مدحت محمد. (2021). الاتجاهات الحديثة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*, (18), 323-344. <https://doi.org/10.21608/JASHT.2021.197931>
2. أحمد، محمد رياض.، حمودة، داليا جعفر.، علي، مصطفى صابر. (2024). برنامج إرشادي للوالدين قائم على نهج Hanen لتحسين مهارات التفاعل الاجتماعي لدى أطفال التوحد. *مجلة كلية التربية*, 40(9), 51-78. مسترجع من: <https://search.mandumah.com/Record/1522624>
3. الإسکوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2024). دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان، منشورات الإسکوا بتاريخ/ نيسان/أبريل 2024 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/empowering-women-arab-region-persons-disabilities-oman-arabic_1.pdf

4. الأشقر، جواهر غازي. (2024). واقع إسهامات جمعيات ذوي الإعاقة في تحقيق التمكين الاجتماعي لهم: دراسة تطبيقية على جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بمدينة حائل. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 8(8)، 79-92. مسترجع من: <https://search.mandumah.com/Record/1501428>
5. آل سعود، دانية عبد الله. (2025). التوظيف والتمكين الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة بالملكة العربية السعودية: الثوابت واستراتيجيات التغلب على التحديات لتمكينهم في سوق العمل: جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة نموذجاً. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 19(68)، 38-12. مسترجع من: <https://search.mandumah.com/Record/1568414>
6. البلوشية، نوال علي، الحراضي، نهان حارث، والعوفي، علي سيف. (2020). دافع التحول الرقي في المؤسسات العمانية. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، 3(1)، 15-2. <https://doi.org/10.5339/jist.2020.2>
7. بن عمار، سارة. (2025). واقع الخدمات الانتقالية المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة في مراكز الرعاية المهنية بمدينة حائل من وجهة نظر الأخصائيين وأولياء الأمور. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 43(1)، 30-1.
8. البيومي، رياض محمد. (2020). تصور مقتضى لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي. مجلة كلية التربية، 1(137)، 195-230.
9. гарيث، خولة أحمد. (2025). تحديات تطوير مؤسسات ذوي الإعاقة في سلطنة عمان واستراتيجية التمكين في ضوء رؤية 2040 والتجارب العالمية: دراسة تحليلية نقدية. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 27(2)، 31-55. <https://doi.org/10.56793/pcra2213272>
10. الجبيسي، هلال أحمد. (2023). منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان (الواقع والمأمول). مجلة الدراسات الاجتماعية، 31(9)، 71-90. <https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281>
11. حسانين، السيد الشبراوي، والصياد، وليد عاطف. (2021). جودة الحياة الأسرية والمساندة الاجتماعية والصمود النفسي لدى أولئك الأطفال ذوي الإعاقة العقلية وذوي اضطراب طيف التوحد في مصر: دراسة تنبؤية فارقة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 129(1)، 519-557.
12. خير الله، عاتكة فخري. (2023). التمكين الأسري في مجال اضطرابات الطفولة: اضطراب طيف التوحد - مركز أخوية المحبة نموذجاً (دراسة ميدانية في مدينة بغداد). مجلة العلوم التربوية والإنسانية، 26(1)، 86-113. <https://doi.org/10.33193/JEAHS.26.2023.383>
13. سليم، دعاء أحمد عبد الله، مطاوع، وسامة مصطفى، والمهدى، سوزان محمد. (2021). تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس التربية الفكرية في مصر. مجلة بحوث العلوم التربوية، 1(3)، 197-195. https://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGBhthj/BhthjVol1No3P2Y2021/bhthj_2021-v1-n3-p2_175-197.pdf
14. صفاصاف، فاطمة. (2021). حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار المنظومتين الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان. حوليات حقوق الإنسان الأفريقية، 5، 103-116.
15. صندوق الحماية الاجتماعية (سلطنة عمان). (2025). منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة. تم الاسترداد في 17 نوفمبر 2025، من https://www.spf.gov.om/protection_programs/%D9%85%D9%86%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9
16. العامري، حمود محمد عبد الله. (2023). الصعوبات الإدارية واللوجستية التي تواجه مراكز التأهيل الحكومية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان وسبل حلها. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرقية. تم الاسترداد من: https://www.asu.edu.om/img/Dissertations/Dissertations_2023_m8d28_104656.pdf
17. عبد الله، أيمن سالم. (2023). المشاركة الاجتماعية وعلاقتها بالدعم الأسري المقدم لذوي اضطراب طيف التوحد وذوي الإعاقة الفكرية. مجلة العلوم التربوية، 31(1)، 66-1.
18. العمانية. (2025، أكتوبر 28). توقيع مذكرة تفاهم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. تم الاسترداد في 17 نوفمبر 2025، من <https://www.omandaily.om/ampArticle/1189882>

19. غنيم، داليا صبري يوسف. (2023). الآليات التنظيمية للجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين الاجتماعي لأسر ذوي الإعاقة. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*, 62(1), 159–198. مسح من: <https://search.mandumah.com/Record/1577263>
20. فاجوم، خديجة حامد، ومسعود، زكية محمد. (2021). الأسرة ودورها في التعامل مع الأطفال ذوي الهمم. *مجلة أنوار المعرفة*, (10), 9–15. مسح من: <https://doi.org/10.35778/1753-000-010-001>
21. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بسلطنة عمان. (2025). مرسوم سلطاني رقم 92 / 2025 بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. *الجريدة الرسمية*, (1620). تم الاستيراد في 17 نوفمبر 2025. مسح من: <https://qanoon.om/p/2025/rd2025092>
22. القصاص، مهدي محمد. (2015). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية. *الجمعية الخليجية للإعاقة*. تم استيراده في 11 ديسمبر 2025. مسح من: <http://gulfdisability.info/gulfdisability.info/articlesea93.html?action=view&id=320>
23. اللجنة الوطنية لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان. مسقط.
24. محمد، ريهام إبراهيم. (2024). دور شبكات التواصل الاجتماعي في دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع: دراسة ميدانية على عينة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الدقهلية. *المجلة العلمية لكلية الآداب-جامعة دمياط*, 13(6), 197–257. مسح من: <https://doi.org/10.21608/artdau.2025.251613.1223>
25. المهدى، ياسر فتحى، الحارثى، خالصة سالم، العانى، وجهمة ثابت، والعلوى، منى خميس. (2025). الشراكة بين المدرسة والمجتمع كمدخل لتحسين تعلم الطلبة ذوي الإعاقة في مدارس الدمج بسلطنة عمان. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*, 21(2), 159–174. مسح من: <https://doi.org/10.47015/21.2.1>
26. الموسى، غادة. (2018). المشاركة المجتمعية في المدرسة الشاملة لذوي الإعاقة الفكرية "مراجعة الأدب". *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*, 6(2), 61–98. مسح من: <https://doi.org/10.21608/sero.2018.91665>
27. وزارة التنمية الاجتماعية (سلطنة عمان). (2023). وثيقة سياسات التعليم ببرامج وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة. سلطنة عمان: دائرة الإعاقة. مسح من: https://portal.mosd.gov.om/webcenter/portal/lsqrEducation/page/scopedMD/s356e4db6_ee31_4d4a_978e-1907f16f004/PageS639a486_80A7_46d1-9a20-96eb20873906.jspx

ثانياً. المراجع بالإنجليزية:

- Abbott, R., Thompson Coon, J., Bethel, A., Rogers, M., Whear, R., Orr, N., Garside, R., Goodwin, V., Mahmoud, A., Lourida, I., & Cheeseman, D. (2023). PROTOCOL: Health and social care interventions in the 80 years old and over population: An evidence and gap map. *Campbell Systematic Reviews*, 19(2), Article e1326. <https://doi.org/10.1002/cl2.1326>
- Abdullah, A. S. (2023). Social participation and its relationship to family support provided to those with autism spectrum disorder and intellectual disability. (In Arabic) *Journal of Educational Sciences*, (31), 1–66. <https://doi.org/10.21608/ssj.2023.303710>
- Abu Al-Nasr, M. M. (2021). Modern trends in the field of care and rehabilitation for persons with disabilities. (In Arabic) *The Arabic Journal of Disability and Gifted Sciences*, (18), 323–344. <https://doi.org/10.21608/JASHT.2021.197931>
- Ahmed, M. R., Hammouda, D. G., & Ali, M. S. (2024). A Hanen-based guidance program for parents to improve social interaction skills in children with autism. (In Arabic) *Journal of the Faculty of Education*, 40(9), 51–78. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1522624>
- Al Ashqar, J. G. (2024). The reality of the contributions of disability associations in achieving social empowerment for them: An applied study on associations caring for persons with disabilities in Hail city. (In Arabic) *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 8(8), 79–92. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1501428>
- Al Bayoumi, R. M. (2020). A proposed vision for empowering persons with special needs in Saudi society from an Islamic perspective. (In Arabic) *Journal of the Faculty of Education*, 37(1), 195–230. Retrieved from https://mfes.journals.ekb.eg/article_158201.html

7. Al Qassas, M. M. (2015). Social empowerment for persons with special needs: A field study. (In Arabic) *Gulf Disability Society*. Retrieved December 11, 2025, from <http://gulfdisability.info/gulfdisability.info/articlesea93.html?action=view&id=320>
8. Al Saud, D. A. (2025). Employment and comprehensive empowerment of persons with disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia: Constants and strategies for overcoming challenges to empowering them in the labor market: Friends of Persons with Disabilities Association as a model. (In Arabic) *Journal of Special Education and Rehabilitation*, 19(68), 12–38. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1568414>
9. Al-Balushia, N. A., Al-Harrasi, N. H., & Al-Oufi, A. S. (2020). The driver of digital transformation in Omani institutions. (In Arabic) *Journal of Information Studies and Technology*, 3(1), 1–15. <https://doi.org/10.5339/jist.2020.2>
10. Al-Habsi, H. A. (2023). The social protection system in the Sultanate of Oman (Reality and aspirations). (In Arabic) *Journal of Social Studies*, 31(9), 71–90. <https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281>
11. Al-Harithiya, K. A. (2025). Challenges of developing disability institutions in the Sultanate of Oman and the empowerment strategy in light of Oman Vision 2040 and global experiences: A critical analytical study. (In Arabic) *Arab Peninsula Center for Educational and Human Research Journal*, 27(2), 31–55. <https://doi.org/10.56793/pca2213272>
12. Al-Mahdy, Y. F., Al-Harthi, K. S., Al-Ani, W. T., & Al-Alawi, M. K. (2025). Partnership between school and community as an input to improve learning for students with disabilities in inclusion schools in the Sultanate of Oman. (In Arabic) *The Jordanian Journal of Educational Sciences*, 21(2), 159–174. <https://doi.org/10.47015/21.2.1>
13. Al-Mousa, G. (2018). Social participation in the inclusive school for people with intellectual disability "Literature review". (In Arabic) *Journal of Special Education and Rehabilitation*, 6(2), 61–98. <https://doi.org/10.21608/sero.2018.91665>
14. Arakelyan, S., Maciver, D., Rush, R., O'Hare, A., & Forsyth, K. (2019). Family factors associated with participation of children with disabilities: A systematic review. *Developmental Medicine & Child Neurology*, 61(5), 514–522. <https://doi.org/10.1111/dmcn.14133>
15. Bagur, S., Rosselló-Ramon, M. R., Paz-Lourido, B., & Verger, S. (2024). Responses to the needs of families with children with disabilities in Spain: The voices of families and professionals. *Acta Psychologica*, 248, Article 104383. <https://doi.org/10.1016/j.actpsy.2024.104383>
16. Bin Ammar, S. (2025). The reality of transitional services provided to students with disabilities in day care centers in Hail city from the perspective of specialists and parents. (In Arabic) *Journal of Educational Sciences and Humanities Studies*, (43), 1–30. <https://doi.org/10.55074/hesj.vi43.1251>
17. Camia, M., Benassi, E., Giovagnoli, S., & Scorza, M. (2022). Specific learning disorders in young adults: Investigating pragmatic abilities and their relationship with theory of mind, executive functions and quality of life. *Research in Developmental Disabilities*, 126, 104253. <https://doi.org/10.1016/j.ridd.2022.104253>
18. Chumo, I., Kabaria, C., & Mberu, B. (2023). Social inclusion of persons with disability in employment: What would it take to socially support employed persons with disability in the labour market? *Frontiers in Rehabilitation Sciences*, 4, Article 1125129. <https://doi.org/10.3389/fresc.2023.1125129>
19. Doody, O., O'Halloran, M., Carey, E., Kilduff, M., Gilmartin, A., & Ryan, R. (2024). Leadership in intellectual disability practice: design, development, and evaluation of a programme to support practice. *BMC Health Services Research*, 24, Article 674. <https://doi.org/10.1186/s12913-024-11124-7>
20. Fajoum, K. H., & Masoud, Z. M. (2021). The family and its role in dealing with children with determination. (In Arabic) *Anwar Al Maarifah Journal*, (10), 9–15. <https://doi.org/10.35778/1753-000-010-001>

21. Genovesi, E., Yao, Y. I., Mitchell, E., Arad, M., Diamant, V., Panju, A., Tekola, B., & Hoekstra, R. A. (2024). Mapping awareness-raising and capacity-building materials on developmental disabilities for non-specialists: A review of the academic and grey literature. *International Journal of Mental Health Systems*, 18, Article 10. <https://doi.org/10.1186/s13033-024-00627-9>
22. Ghunaim, D. S. Y. (2023). Organizational mechanisms for non-governmental associations to achieve social empowerment for families of persons with disabilities. (In Arabic) *Journal of Studies in Social Service*, 62(1), 159–198. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1577263>
23. Golos, A., Weintraub Paz, S., & Zaguri-Vittenberg, S. (2025). Home and Community Participation Patterns, Quality of Life and Family Routines among Preschool Children with ADHD. *Journal of Developmental and Physical Disabilities*, 37, 927–946. <https://doi.org/10.1007/s10882-024-09995-z>
24. Hassanien, E. A., & Al-Sayyad, W. A. (2021). Family quality of life, social support, and psychological resilience among mothers of children with intellectual disability and autism spectrum disorder in Egypt: A differential predictive study. (In Arabic) *Arab Studies in Education and Psychology*, (129), 519–557. <https://doi.org/10.12816/SAEP.2021.134560>
25. He, C., Evans, N., Graham, H., & Milner, K. (2024). Group-based caregiver support interventions for children living with disabilities in low-and-middle-income countries: Narrative review and analysis of content, outcomes, and implementation factors. *Journal of Global Health*, 14, 04055. <https://doi.org/10.7189/jogh.14.04055>
26. Hunt, X., Bradshaw, M., Vogel, S. L., Encalada, A. V., Eksteen, S., Schneider, M., Chunga, K., & Swartz, L. (2022). Community support for persons with disabilities in low- and middle-income countries: A scoping review. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 19(14), 8269. <https://doi.org/10.3390/ijerph19148269>
27. Ibrahim, A. T. H. , Alhaj, A. H. , El Sherbiny, M. , Al- Ruqadi, M. , & Alabri , R. (2024). Measuring the Family Quality of Life among Students with Disabilities in Higher Education in the Sultanate of Oman. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 51(3), 29–44. <https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.4089>
28. Kaelin, V. C., Saluja, S., Bosak, D. L., Anaby, D., Werler, M. M., & Khetani, M. A. (2024). Caregiver strategies supporting community participation among children and youth with or at risk for disabilities: A mixed-methods study. *Frontiers in Pediatrics*, 12. <https://doi.org/10.3389/fped.2024.1345755>
29. Khairallah, A. F. (2023). Family empowerment in the field of childhood disorders: Autism spectrum disorder - Akhawiya Al-Mahabba Center as a model (Field study in Baghdad city). (In Arabic) *Journal of Educational and Human Sciences*, (26), 86–113. <https://doi.org/10.33193/JEHS.26.2023.383>
30. Martínez-Rico, G., Simón, C., Cañadas, M., & McWilliam, R. (2022). Support networks and family empowerment in early intervention. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 19(4), 2001. <https://doi.org/10.3390/ijerph19042001>
31. Mestre, T. D., Lopes, M. J., Mestre, D. M., Ferreira, R. F., Costa, A. P., & Caldeira, E. V. (2024). Impact of family-centered care in families with children with intellectual disability: A systematic review. *Helijon*, 10(7), Article e28241. <https://doi.org/10.1016/j.helijon.2024.e28241>
32. Mohammed, R. I. (2024). The role of social media networks in integrating and empowering people with special needs in society: A field study on a sample of people with special needs in Dakahlia Governorate. (In Arabic) *Scientific Journal of the Faculty of Arts - Damietta University*, 13(6), 197–257. <https://doi.org/10.21608/ardau.2025.251613.1223>
33. Mormer, E. R., Jones Berkeley, S. B., Johnson, A. M., Ressel, K., Zhang, S., Pastva, A. M., Bushnell, C. D., Duncan, P. W., & Freburger, J. K. (2024). Social determinants of health and the use of community-based rehabilitation following stroke:

Methodologic considerations. *Archives of Rehabilitation Research and Clinical Translation*, 6(3), 100358.
<https://doi.org/10.1016/j.arrct.2024.100358>

34. Riches, V. C., O'Brien, P., Manokara, V., & Mueller, A. (2023). A study of caregiver support services: Perspectives of family caregivers of persons with intellectual disabilities in Singapore. *Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities*, 20(1), 117–131. <https://doi.org/10.1111/jppi.12441>
35. Riobóo-Lois, B., Friero, P., González-Rodríguez, R., & Verde-Diego, C. (2024). Personal assistance, independent living, and people with disabilities: An international systematic review (2013–2023). *Disability and Health Journal*, 17(4), 101630. <https://doi.org/10.1016/j.dhjo.2024.101630>
36. Ryan, R., Doody, O., Carey, E., Gilmartin, A., Kilduff, M., & O'Halloran, M. (2024). Exploring practice leadership in intellectual disability services: a concept analysis. *Learning Disability Practice*. <https://doi.org/10.7748/ldp.2024.e2252>
37. Safsaf, F. (2021). The rights of persons with disabilities within the framework of international and African human rights systems. (In Arabic) *African Human Rights Annals*, 5, 116–134. <https://doi.org/10.29053/2523-1367/2021/v5a10>
38. Shaw, J. (2022). Achieving disability-inclusive employment — Are the current approaches deep enough? *Journal of International Development*, 34(5), 942–963. <https://doi.org/10.1002/jid.3692>
39. Szlamka, Z., Ahmed, I., Genovesi, E., Kinfe, M., Hoekstra, R. A., Hanlon, C., & Thornicroft, G. (2023). Conceptualising the empowerment of caregivers raising children with developmental disabilities in Ethiopia: A qualitative study. *BMC Health Services Research*, 23, Article 1420. <https://doi.org/10.1186/s12913-023-10428-4>
40. Toth, K., & Tomlinson, M. (2025). Participation of people with intellectual disabilities in the community: Findings from qualitative interviews. *Journal of Intellectual Disability Research*, 69(11), 1021-1033. <https://doi.org/10.1002/jid.1523>
41. van Berkel, R., & Breit, E. (2025). Organizational Practices for the Inclusion of People with Disabilities. A Scoping Review. *Journal of Occupational Rehabilitation*, 35, 469–478. <https://doi.org/10.1007/s10926-024-10228-5>
42. Wakimizu, R., Fujioka, H., Nishigaki, K., & Matsuzawa, A. (2018). Family empowerment and associated factors in Japanese families raising a child with severe motor and intellectual disabilities. *International Journal of Nursing Sciences*, 5(4), 370-376. <https://doi.org/10.1016/j.ijnss.2018.09.006>
43. Xin, W., Xu, D., Dou, Z., Jacques, A., Umbella, J., & Hill, A.-M. (2024). Effectiveness of Community-Based Rehabilitation (CBR) Centers for Improving Physical Fitness for Community-Dwelling Older Adults: A Systematic Review and Meta-Analysis. *Annals of Rehabilitation Medicine*, 48(1), 5-21. <https://doi.org/10.5535/arm.23148>